# دور واقع التمكين الاقتصادي للمرأة في القطاع غير الرسمي "دراسة حالة للمرأة المعيلة في الريف"

**جمال محمد حماد (*)**

**الملخص**

تهدف الدراسة الى التعرف على ابعاد التمكين الاقتصادى للمرأة المعيلة فى القطاع غير الرسمى فى الريف وذلك من خلال تحليل الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمرأة المعيلة فى القطاع غير الرسمى فى الريف المصرى .

ومعرفة خصائص الحياة الاسرية والاقتصادية وأنماط التكيف والمواجهة ، والتعرف على طبيعة وخصائص مشكلات العمل ، وتم ذلك باستخدام منهج دراسة الحالة والاعتماد على جمع البيانات المتوفرة من خلال الملاحظة والمقابلة مع الحالات التى تم اختيارها فى قريتين فى الريف المصرى وفقا للمعايير المنهجية ، وشملت هذه الحالات عدد (50) مفردة من النساء المعيلات ، واللاتى يعملن فى أنشطة اقتصادية مختلفة داخل القطاع غير الرسمى فى محافظة المنوفية ، وقد توصلت الدراسة الى عدد من النتائجتعتبرها الدراسة جديرة لوضعهاأمام صانع القرار فى المجتمع المصرى ، وتفيد هذه النتائج فى تحليل مشكلة الدراسة المتعلقة بواقع التمكين الاقتصادى للمرأة فى القطاع غير الرسمى ، وهى المرأة المعيلة التى تعانى كثيرا فى الحصول على فرصة عمل تأمن لها ولأسرتها حياة آمنة .

(*) مدرس علم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة المنوفية

**The Reality OF ECONOMIC empowering for women at the non-official sector**
**A case study for family provider women at the country side**

**Gamal Mohamed Hammad**

**Abstract**

The study aims at identifying the dimensions of family providing women's economic empowering at the non-official sector at the country side, and that is by analyzing social and economic status of family providing women at non-official sector.

Also to identify family and economical life characteristics, the pattern of adaptation and confrontation , and the nature of work problems.

This analysis has been done by using the methodology of case study, and depending on all available data by observation and meeting with the cases that have been chosen in two villages according to mythological standards.

These cases include a sample number of (50) supporting women , whom they work at different economical activities inside the non-official sector at Menoufia governorate.

The study reached a number of conclusions, which the study consider worth presenting in front of decision makers in Egyptian society.

These conclusions are used in analyzing the problem of the study related to the reality of providing women's economical empowering at the non-official sector and this woman is the woman who suffers a lot in order to have a chance to work for securing and providing a safe life for her and her family.

**The Reality OF ECONOMIC empowering for women at the non-official sector**
**A case study for family provider women at the country side**

**Gamal Mohamed Hammad**

**Abstract**

The study aims at identifying the dimensions of family providing women's economic empowering at the non-official sector at the country side, and that is by analyzing social and economic status of family providing women at non-official sector.

Also to identify family and economical life characteristics, the pattern of adaptation and confrontation , and the nature of work problems.

This analysis has been done by using the methodology of case study, and depending on all available data by observation and meeting with the cases that have been chosen in two villages according to mythological standards.

These cases include a sample number of (50) supporting women , whom they work at different economical activities inside the non-official sector at Menoufia governorate.

The study reached a number of conclusions, which the study consider worth presenting in front of decision makers in Egyptian society.

These conclusions are used in analyzing the problem of the study related to the reality of providing women's economical empowering at the non-official sector and this woman is the woman who suffers a lot in order to have a chance to work for securing and providing a safe life for her and her family.

**مقدمة البحث:**

تمثل التنمية الشاملة هدفا للمجتمعات البشرية، فالتنمية هي التوظيف الأمثل لكل الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في المجتمع لإحداث التطور المنشود، كما أن التنمية لا تقتصر علي جانب واحد من جوانب الحياة، بل تشمل كافة جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والتربوية والقانونية والإدارية.

فالإنسان هو العنصر الأساسي في التنمية مثلما هو هدف التنمية، فنجاح برامج التنمية واستدامتها مرهون بمشاركة العنصر البشري وحسن إعداده وطبيعة تأهيله، وللمرأة في حركة التنمية وفي مواجهة ما يحيط بها من مشكلات عملية وعالمية دور لا يقل عن دور الرجل باعتبارها عنصرا فعالا ومهما وقوة من قوي الإنتاج والخدمات، وباعتبارها أيضاً موضوعاً للتغيير ومحدثا له[1] .

وتواجه المرأة في الألفية الثالثة العديد من التحديات العالمية المتمثلة في ظاهرة العولمة وثورة الاتصالات والمعلومات التي تتطلب درجة عالية من القدرة علي إدارة المعرفة والأخذ بأساليب التفكير العلمي والابتكار للوصول إلى أفضل القرارات التي تعظم الاستفادة من هذه التحديات وتقلل من آثارها السلبية كما تواجه المرأة تحديات إقليمية متمثلة في قضايا الحرب والسلم والتنمية ونشر الديمقراطية[2] .

ولقد شهدت السنوات الأخيرة تصاعداً ملحوظاً في حجم الاهتمام الدولي بقضايا المرأة ؛ ذلك أن السعي لدعم وتعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار يمثل جانباً مهماً من جوانب الاهتمام العالمي بقضايا المرأة، والعمل على ضمان مشاركتها الفاعلة في المجتمع ، ويأتي ذلك انطلاقاً من الترابط الوثيق بين تنمية المرأة وبين النجاح في تحقيق التنمية البشرية.

ولقد شكلت قضية إدماج المرأة في التنمية ومساواتها بالرجل في الوقت الحاضر اتجاهاً رئيسياً وجاداً في إطار نظريات التنمية بشكل عام ، ولقد ازداد وعى المجتمع العالمي خلال العقود الأخيرة بدور المرأة الأساسي في عملية التنمية ، ومن خلال العديد من الروافد الفكرية والعلمية ازداد اهتمام المجتمع الإنساني بدور المرأة في التنمية، وبالتالي فقد اختلفت النظرة إلى المرأة من اعتبارها كياناً خارج السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي القائم إلى نظرة جديدة تراها فاعلاً ومشاركاً في المجرى الرئيسي لصنع القرار والسياسات والبرامج التنموية[3].

ولهذا فقد نصت المادة (١٣) من إعلان مؤتمر بكين تمكين المرأة من مشاركتها الكاملة علي قدم المساواة في جميع جوانب الحياة العامة بما في ذلك عملية صنع القرار وبلوغ مواقع السلطة، وهي أمور أساسية لتحقيق المساواة والتنمية والسلام[4].

أما على المستوى المحلي فتواجه المرأة كثيراً من التحديات،أهمها مشكلات البطالة والفقر وتدنى القدرات وغيرها، وكل هذه التحديات فرضت حتمية تمكين المرأة ودعم مشاركتها في عملية اتخاذ القرار وتعزيز وصولها إلى مواقع السلطة وصنع القرار[5].

فالمشاركة والتمكين هما وجهان لعملة واحدة، حيث أن مفهوم التمكين يشير إلى كل ما من شأنه أن يطور مشاركة المرأة وينمي من قدرتها ووعيها ومعرفتها، ومن ثم تحقيق ذاتها على مختلف الأصعدة المادية والسيكولوجية والاجتماعية

والسياسية ويتيح لديها كافة القدرات والإمكانات التي تجعلها قادرة علـــي الســـيطرة علي ظروفها ووضعها، والإسهام الحر والواعي في بناء المجتمع [6].

وتعتبر قضية مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي مسألة متعددة الجوانب، فهي تتأثر وتؤثر في عدة مناحي من حياة المرأة، ولو تمت محاولة تقييم مشـــاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وعوائده في العالم العربي ضمن سياق العالم الثالـــث وبارتباطه بالوضع العالمي والدولي، فلا بد وأن نضع ذلك أيضا في السياق الأوسع الذي يشكل البيئة المحيطة بحياة المرأة وبحث علاقة مشاركتها في الاقتصاد والإنتاج وتأثر ذلك بوضعها العائلي والاجتماعي وبالظروف السياسية والاجتماعية والثقافية والقانونية المحيطة بها، والتي تشكل وتنظم علاقاتها ونشاطاتها كنـــوع اجتمـــاعي، وبالتالي يصبح الاعتماد الكلي على الإحصاءات الرسمية التي تسجل مشاركة المرأة في النشاطات الاقتصادية المسجلة رسميا في سوق العمل الرسمي مضللاً عن تفسير وتقييم مدى مساهمتها في الإنتاج والاقتصاد في قطاع العمل غير الرسمي[7].

ومعظم الأعمال النسوية التى تدور حول الاقتصاد والعمل العـــام أو تلـــك المختصة بمكانة المرأة و النوع الاجتماعي في التنمية عامة أو بالنشاط الاقتصادي وعمل المرأة خاصة تَعتبر مشاركة المرأة في العمل أحد المعايير لقياس مدى تطور وتنمية بلد ما أو إقليم ما، ومن هنا تأتي أهمية تناول موضوع التمكين الاقتصـــادي للمرأة في الاقتصاد غير الرسمي وغير مدفوع الأجر حيث انه لا يقل أهمية عـــن مشاركتها في الاقتصاد الرسمي مدفوع الأجر، وعليه فإن أية سياســـة تنمويـــة أو تخطيط لبرنامج أو مشروع تنموي لن يحقق هدفه ما لم يأخذ في الاعتبـــار هـــذين البعدين من عمل المرأة ونشاطها الاقتصادي ونتيجة لحدوث تغيرات في الأنســـاق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للعديد من المجتمعات مما أدى إلى إحداث موجـــة أخرى من التغيرات في كل البناءات الاجتماعية والثقافية الموجودة فـــي المجتمـــع، ومن الأنساق الاجتماعية التي حدثت فيها هذه التغيرات هي الأسرة، ومن التغيرات الحديثة التي حدثت في بناء المجتمع زيادة نسبة النساء اللاتي يعلـــن أســـراً. أو مـــا يعرف بظاهرة النساء المعيلات.

وتعكس مؤشرات تدني نوعية حياة الفقراء، ولا سيما النساء العائلات لأسر، بصورة واضحة، مشكلة هذه الشريحة من النساء في التعامل مع المجتمع إلى الحـــد الذي يؤثر تأثيراً كبيراً على مداركهن ومعارفهن الأساسية ويضعف من قدرتهن على التمتع بالحقوق التي يكفلها لهن القانون، والاستفادة من الخدمات التـــي تقـــدم لهـــن، والتي من شأنها أن تسهم في تحسين أوضاعهن وظروف معيشتهن، وتمكنهن مـــن الاندماج في مسار المجتمع، وتتيح أمامهن سبل الخروج من دائرة التهمـــيش إلـــى دائرة المشاركة الايجابية في الحياة العامة، ومن خـــلال ســـعي النســـاء العـــائلات لأسرهن لتوفير الحد الأدنى من متطلبات المعيشة تستغرق هذه الشريحة من النساء في مشكلات الحياة اليومية، مما ينعكس سلباً على مشاركتهن المجتمعية [8].

وتأمل هذه الدراسة أن تساعد على رسم صورة لواقـــع وآفـــاق تمكـــين السيدات الريفيات المعيلات بالريف المصري وذلك من خلال التمكين الاجتمـــاعي

والاقتصادي والسياسي لهن، وذلك لتشجيعهن على القيام بأدوارهن في مجال التنمية الريفية المنشودة، حيث يمثل ذلك المنطلق الرئيسي لهذه الدراسة.

**اولا: مشكلة الدراسة :**

تعد التنمية هي الهدف الذي تتطلع إليه كافة المجتمعات المتقدمة والناميـــة على حد سواء، وتعتبر المجتمعات النامية هي أشد المجتمعات حاجة للتنمية لإيجـــاد الحلول للكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعاني منها هذه المجتمعات[9].

وتعتبر التنمية الريفية أحد الركائز الأساســـية لتحقيـــق التنميـــة الشـــاملة المنشودة، فالاتجاه نحو تنمية

المجتمعات الريفية يمثل حجر الزاوية في تقدم المجتمع ككل .وإذا كانـــت جميع فئات المجتمع لها دور هام وحيوي في مجال التنمية الريفية، فإن فئة المـــرأة الريفية تعد من الفئات الأكثر حاجة للحصول على مزيد من الرعاية والاهتمام بقصد إدماجها وتعظيم دورها في مجال التنمية الريفية[10].

وتؤكد تقارير البنك الدولي[11] أنه لا توجد دولة في العـــالم تتســـاوى فيهـــا الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمرأة والرجل؛ فمازالت النساء في العديـــد مـــن الدول يفتقرن إلى الحقوق المستقلة في ملكية الأراضي وإدارة الممتلكات والأعمال، أو حتى السفر دون موافقة أزواجهن. ومازالت للنساء سيطرة أقل علـــى مصـــادر الإنتاج والموارد بما فيها الأرض، والتعليم، والمعلومات والموارد الماليـــة. وفـــي معظم الأحيان، نجد رأسمال المشروعات التي تديرها النساء أقل مـــن رأس مـــال المشروعات التي يديرها الرجال؛ مما يصعب حصولها على المعـــدات والأســـمدة والمعلومات والقروض.

وعلى الرغم من الإسهام غير المقدر للنساء في إنتـــاج مقومـــات الرفـــاه الإنساني، فإن إسهامهن في مجالات النشاط البشري خارج نطاق الأســـرة يواجـــه صعوبات وعوائق متعددة تحد منها؛ فعملهن في قطاع الخـــدمات الـــذي يتســـم بالإنتاجية وعوائد العمل يميل إلى التدني في العالم العربي، ويتقاضين فـــي العـــادة أجوراً متدنية لقاء ما يقمن به من عمل، ويعود ضعف المشاركة الاقتصادية للنساء العربيات إلى عدة أسباب من بينها الثقافة الذكورية السائدة، وندره فـــرص العمـــل عمومًا، والتمييز بين النوعين في مستوى التشـــغيل والأجـــور وارتفـــاع مســـتوى الإنجاب و القوانين المتعلقة بحماية المرأة العاملة ومساندة أدوارها المتعددة، كمـــا نجد بعض قوانين الأحوال الشخصية والعمل تقيد حرية المرأة بهدف "الحماية" حين تلزمها بالحصول على إذن أبيها أو زوجها للعمل أو الســـفر أو الاقتـــراض مـــن المؤسسات المالية ، كما أسهم ضعف الخدمات المساندة لعمل المرأة وبرامج التكيف الهيكلي في تضييق فرص العمل أمامها. وما زال معدل الإعالة أكثر من اثنين من الأفراد غير العاملين.[12]

وتقودنا الجداول الاحصائية والبيانات القومية والإحصـــاءات الرســـمية [13] إلى أن نسبة اشتراك النساء العربيات في النشاط الاقتصادي (القـــوى العاملـــة )[14]

متدنية وضعيفة إذ تتميز كل المجتمعات العربية بأنه يحكمها نوع من العقد الأبـــوي للنوع الاجتماعي، ويهيمن التفاعل بين كل من" النظام الاقتصادي السياسي وقوانين الأسرة الإسلامية على تشكيل هذا العقد وإلى حدّ بعيد على تشكيل فرص كـــل مـــن الذكور والإناث في الحياة عامة وفي النشاط الاقتصادي خاصة، غير أن واقع الحال يشير إلى أن النساء العربيات يعشن في ظل أنظمة متعددة ومختلفـــة نســـبيا علـــى مستويات عديدة؛ السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتحكمهن أعـــراف وقـــوانين متنوعة تساهم جميعها وبشكل مختلف في تشكيل فرصهن في الحياة ووضعهن فـــي الأسرة والعائلة والمجتمع الأوسع.[15]

ويشير تقرير جهاز الإحصاء في الأمم المتحدة للعام" 2000 النساء فـــي العالم " 2000 إلى أن المرأة في كل الأقطار تشكل ثلث القوى العاملة في العـــالم، وأن القطاع غير الرسمي هو أكثر القطاعات تشغيلا للنساء وأن التشـــغيل الـــذاتي والعمل الجزئي والعمل الإنتاجي المنزلي مما ضاعف فرص العمل للنساء غيـــر أن عمل المرأة ما زال يتركز في قطاعات ومجالات محدودة وفرصـــها فـــي العمـــل الرسمي أقل من الفرص المتاحة للرجل، وما زالت المرأة تعاني أكثر من الرجل من البطالة وطول فترة البحث عن العمل، كما تحتل مراتب أدنى من الرجل في السّـــلم الوظيفي وتتقاضى أجورا اقل وتحتل الوظائف التي يرفضها الرجل والتي لا تعطيها سلطة القرار وصنع السياسة [16].

فقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن أجور الإناث تـــنخفض عـــن أجـــور الذكور في القطاع غير الرسمي، فمثلاً يقدر أجر المرأة في المتوسط بنحو 60 % من متوسط اجر الرجل لنفس العمل وخاصة في الريف عنه في الحضر[17].

وقد ورد أيضا في التقرير الصادر عن الأمم المتحـــدة للتنميـــة البشـــرية العربية لعام 2009 أن البطالة بين أوساط النساء تعد من المصادر الرئيسية لانعدام الأمن الاقتصادي[18]. ولا شك أنه من بين القطاع العريض للسيدات الريفيات فإنه من الضروري الاهتمام بفئة النساء الريفيات المعيلات، حيث تواجه هـــذه الفئـــة مـــن السيدات ظروفاً اجتماعية واقتصادية بالغة الصعوبة منها :غياب الزوج أو تخليه عن دوره الأسري، والمعاناة من الفقر وانخفاض مستوى المعيشة، علاوة على أن خروج المرأة المعيلة للعمل في ظل غياب الزوج له سلبياته العديدة على الأبناء إلى غيـــر ذلك من الصعوبات والمشكلات التي تواجه السيدات الريفيات المعيلات في مصر[19].

وبما أن الانخفاض النسبي للقوة الاقتصادية للنساء يعتبر من أكثر العوامل تأثيراً على عدم المساواة بين النوعين، كما يعتبر عدم الاستقلال الاقتصـــادي عـــن الرجل السبب الرئيسي لتدنى وضع المرأة، فإن تغيير نسبة مشاركتها فـــي القـــوة العاملة يصبح المفتاح الرئيسي لتحسين مكانة المرأة وتمكينها من المشـــاركة فـــي التنمية[20].

ويتضح من بعض الجداول الإحصائية الرسمية والمســـجلة[21]: أن مجـــال العمل بالخدمات الاجتماعية والشخصية بالنسبة للمرأة يأتي في صـــدارة نشـــاطها الاقتصادي، ويقترب منه عملها في الزراعة والصيد، ثم يأتى بعد ذلـــك الأعمـــال

التمويلية والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال، إلى أن تأتى مشاركة المرأة في أعمال التشييد والبناء بنسبة ضئيلة[22].

ويلاحظ أن نسبة النساء العاملات بأجر بالقطاع غير الرسمي في مصر بلغت (8.2%) بين أعوام 1998- 2006م وذلك مقارنة مع (5.5%) ما بين الرجال في نفس الفترة. وتعانى المرأة العاملة بالقطاع غير الرسمي من غياب برامج الضمان الاجتماعي كبرامج التعاقد والتأمين الصحي وذلك مقارنة بالرجال الذين يزيد نصيبهم من هذه البرامج[23].

هذا، وتشير الإحصاءات التابعة للجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء عام 2010 إلى أن نسبة المشتغلات بالقطاع غير الرسمي عام 2010 هي 46,7% ، وأن نسبة المشتغلات بالقطاع غير الرسمي بدون أجر 60,3%، وأن نسبة المرأة المعيلة 16% في مصر[24].

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه يعوق فهم وضع المرأة في العمل والاقتصاد أننا لا نستطيع أن نعتمد تفسير البيانات الكميّة التي تعكس نسبة مشاركتها في العمل ومكانتها الوظيفية والأجور التي تتلقاها وحصولها على عوائد وأجازات مقارنة بوضع الرجل بمعزل عن البيئة المحيطة بها كنظام الاقتصاد السياسي والأنظمة القانونية والاجتماعية والثقافية وسياسات الدولة وتدخلاتها وحتى النظام العالمي والسياسات العالمية وبمعزل عن علاقة ذلك بمتغيرات أو مؤشرات خاصة بالجوانب الأخرى من حياتها مثل الخصوبة والتعليم وسن الزواج لأن كل هذه العوامل مجتمعة تشترك بأنها تحكم كل القرارات التي تؤثر على حياة المرأة وحياة الرجل أيضا.

فالتراجع في الاقتصاد العالمي وانخفاض أسعار الصادرات وتراكم الديون في أعوام نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات كل ذلك قاد إلى تطوير سياسات إعادة الهيكلية كنهج لمعالجة هذه المشاكل ومحاولة تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال التركيز على زيادة الكفاءة والإنتاجية في العالم الثالث، إضافة إلى سياسات إعادة الهيكلية و تزايد نشاط الشركات المتعددة الجنسيات ومناطق التجارة والصناعات الحرّة .

وكان من أهم نتائج هذه السياسات انخفاض مستوى الدخل وانسحاب الحكومات من برامج الدعم الاجتماعي، إما بتقليص أو إلغاء الميزانيات المخصصة للدعم الاجتماعي، وخاصة في مجال الغذاء والصحة والتعليم، والضمان الاجتماعي، وتختلف الدراسات في الرأي حول تأثيرات هذه السياسات على النساء وعمالتهن ومشاركتهن في النشاط الاقتصادي، وممارسة أعمال وأنشطة إنتاجية إلا أنها تقليدية وبالتالي لا تحسب ضمن قوة العمل الرسمي، وهو ما أفضى إلى استمرار تهميش أدوار المرأة الإنتاجية ولم يضف لها تمكيناً اقتصاديا في المجتمع. وعلى الرغم من أن قضية التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية تحتل مكانة هامة على قائمة اولويات الفاعلين في المجتمع ( كالحكومة – والمنظمات غير الحكومية – و الجهات المانحة – والمراكز البحثية )، إلا انه مازال العديد من التحديات التي تؤثر بالسلب على قدرة المرأة المصرية على المشاركة الفعالة في الحياة الاقتصادية وتتمثل في :انخفاض مشاركة المرأة في سوق العمل الرسمي، ارتفاع نسبة البطالة بين الإناث

بالمقارنة بالذكور حيث بلغت 24 %بين النساء في حين تنخفض 6.8 % بين الرجال؛ بالإضافة إلى تراجع ظروف العمل للمرأة في سوق العمل وبالأخص في القطاع غير الرسمي والذي حرمت فيه المرأة من الحماية التعاقدية وحقوق العمل والمزايا الخاصة ، بالاضافة إلى العبء المزدوج على نوعية حياة المرأة وكفاءتها في العمل[25].

ومن ناحية أخرى لا يغفل تأثير العولمة على المشاركة الاقتصادية للمرأة وهل ستقدم لها فرصاً جديدة لزيادة مشاركتها، أم ستزيد من العوائق أمامها؛ خاصة وأن المرأة من أكثر الفئات تأثرا بالتغيرات الاقتصادية، لأن كل التغيرات العالمية والمحلية قدمت للمرأة فرصا وتحديات في أن واحد أمام تمكينها اقتصاديا وزيادة مشاركتها في الحياة الاقتصادية، ومن ثم ظهرت الحاجة إلى دراسة وبحث اثر كل هذه الصعوبات والتغيرات، وما تفرضه من تحدٍ أمام تمكين المرأة المصرية .

وتحاول الدراسة بعد العرض والتحليل السابق الإجابة على تساؤل رئيسي مؤداه: ما واقع التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة في القطاع غير الرسمي في الريف؟.

**ثانيا: أهمية الدراسة :**

تنبع أهمية هذا البحث في التعرف على مدى حصول المرأة على حقوقها الاقتصادية في مجال التمكين الاقتصادي، ومدى تفعيل هذه الحقوق وإشباعها للحاجات الإنسانية للمرأة، وبالتالي يمثل هذا البحث مهمة أساسية للعلوم الاجتماعية التي أصبح عليها أن تمد المشرع بترشيد قراراته وفقاً للدراسة الميدانية ولقاعدة البيانات التي على ضوئها يمكنه أن يصنع القرار بشكل أكثر فاعلية .

ويتضح تزايد الاهتمام بدراسة الأنشطة غير الرسمية خلال العقدين الأخيرين، في ظل ما أصبح لها من أهمية في اقتصاديات مختلف دول العالم ، إذ تشير العديد من الدراسات إلى تزايد حجم ما تسهم به الأنشطة غير الرسمية في قوة العمل من ناحية، والدخل المتولد عنها من ناحية أخرى[26].

فعلى مستوى الدول النامية نجد الدخل المتولد عن تلك الأنشطة يصل إلى أكثر من 50 % من الدخل القومي ، ويضم ما يقرب من 55 % من السكان النشيطين اقتصاديا[27].

ويضاف لما سبق من أهمية أن قضايا المرأة في الآونة الأخيرة قد حظيت باهتمام عالمي ومحلي، وبخاصة مصر التى قامت بدور ريادي ملموس، فأظهرت نشاطاً ملحوظاً فيما عرف "بعصر المؤتمرات"، حيث كان لتواجدها دور إيجابي لا يمكن إغفاله في عدة مؤتمرات عالمية ومحلية تنادي بحقوق المرأة عامة والمصرية خاصة، وتعكس كل تلك الجهود مدى الاهتمام بالمرأة وقضاياها في الوقت الحالي، وقد كان لذلك أثر واضح في مناقشة وتطوير قوانين الأحوال الشخصية وقوانين العمل وغيرها كمحاولة للنهوض بالمرأة إيماناً بدورها في التنمية.

وما يظهر باعثاً لأهمية إجراء دراسة سوسيولوجية في هذا الصدد هو الاهتمام

بطرح قضية المرأة المعيلة في القطاع غير الرسمي بالمجتمع المصري، حيث الدور المتعاظم لهذا القطاع بالمجتمع المصري والذي يزداد عاماً تلو الآخر، ومشاركته القوية في تلبية احتياجات الأفراد والمساهمة في تحقيق التنمية.

وما يمثل أهمية كبيرة لهذه الدراسة أن الدراسات التي تمت على هذا القطاع كان أغلبها من خلال المسوح الشاملة أو بالعينة، أو من خلال تحليل البيانات الجاهزة، وتفتقر هذه الدراسات إلى البيانات االكيفية المتعمقة للعاملات بالقطاع غير الرسمي في مصر.

وبناء على ما تقدمه الدراسة الحالية من بيانات ومعلومات، وما يمكن أن تسفر عنه من نتائج وحقائق مستمدة من الواقع الفعلي الراهن لأوضاع السيدات الريفيات المعيلات بمنطقة الدراسة، فإن هذه الدراسة وغيرها من الدراسات المماثلة تعد مرشداً علمياً للباحثين والمهتمين بقضايا المرأة الريفية بصفة عامة وفئة السيدات الريفيات المعيلات على وجه الخصوص، كذلك فإن التعرف على العوامل المرتبطة والمحددة لمستويات تمكين السيدات الريفيات المعيلات، قد يؤدي إلى فائدة تطبيقية تتمثل في دعم وتنشيط العوامل ذات التأثير الإيجابي على مستوى تمكين السيدات المعيلات، في مقابل العمل على مواجهة العوامل ذات التأثير السلبي، أو على الأقل محاولة التخفيف من حدة آثارها السلبية، مما يمكن أن ينعكس في النهاية على تحسين مستويات التمكين الاقتصادي السيدات الريفيات المعيلات بمنطقة الدراسة.

علاوة على ذلك فإنه من المأمول أن تسفر النتائج العلمية التي يتم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة عن بعض الإسهامات والإضافات العلمية في مجال بحوث ودراسات المرأة الريفية، فضلاً عن أن مقارنة مدى اتساق أو اختلاف نتائج الدراسة الحالية عن النتائج البحثية الأخرى التي أمكن التوصل إليها من خلال الدراسات المماثلة السابقة، قد يؤدي إلى زيادة حصيلة المعارف العلمية المتحصل عليها للمساهمة في إثراء الجوانب النظرية والتطبيقية لدراسات وبحوث المرأة الريفية في مصر، وأخيراً فإنه من المأمول أن تفتح هذه الدراسة الطريق أمام إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية في مناطق ريفية أخرى، مما يمكن أن يساعد على رسم صورة متكاملة لواقع وآفاق تمكين السيدات الريفيات المعيلات بالريف المصري.

**ثالثا : أهداف وتساؤلات الدراسة :**

تسعى هذه الدراسة إلى أن تقدم صورة واقعية للتمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة في سوق العمل غير الرسمي في الريف وفى إطار ذلك تتحدد الأهداف العامة للدراسة كما يلي :

1- محاولة رصد وتحليل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمرأة المعيلة في القطاع غير الرسمي في الريف.

2- معرفة خصائص الحياة الأسرية و الاقتصادية وأنماط التكيف والمواجهة للمرأة المعيلة في القطاع غير الرسمي في الريف .

3- محاولة التعرف على طبيعة وخصائص مشكلات العمل للمرأة المعيلة في القطاع غير الرسمي في الريف .
4- معرفة أبعاد وفرص التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة في القطاع غير الرسمي في الريف .
5- التعرف على رؤى المرأة المعيلة للآليات و الأوضاع المستقبلية المقترحة للتمكين والمشاركة الاقتصادية في القطاع غير الرسمي في الريف .

**وفى ضوء الأهداف العامة للدراسة تحددت تساؤلاتها كما يلي :**

1- ما هي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمرأة المعيلة في القطاع غير الرسمي في الريف ؟.
2- ماهى خصائص الحياة الأسرية والاقتصادية وأنماط التكيف والمواجهة للمرأة المعيلة في القطاع غير الرسمي في الريف؟ .
3- ما طبيعة وخصائص مشكلات العمل للمرأة المعيلة في القطاع غير الرسمي في الريف ؟.
4- ما هي أبعاد وفرص التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة في القطاع غير الرسمي في الريف ؟.
5- ما هي رؤى المرأة المعيلة في الريف نحو الآليات والأوضاع المستقبلية المقترحة للتمكين والمشاركة الاقتصادية في القطاع غير الرسمي ؟ .

**رابعا :مفاهيم الدراسة :**

**مفهوم التمكين Empowerment :**

يعتبر مفهوم التمكين Empowerment من المفاهيم الاجتماعية الهامة باعتباره عنصراً حيوياً لا يمكن تجاهله في عملية التنمية، فعملية التمكين تعنى العمل الجماعي في الجماعات المقهورة، أو المضطهدة للتغلب على العقبات وأوجه التمايز التي تقلل من أوضاعهم أو سلب حقوقهم .

**وقد تعددت المفاهيم التي تناولت تمكين المرأة عموما والتمكين الاقتصادي للمرأة خصوصا، وفيما يلي استعراض لبعض هذه المفاهيم :**

و يمثل مفهوم التمكين والتقوية هدفاً أساسياً لتقدم المرأة فهو" يمكن المرأة من اتخاذ القرارات والمطالبة بالحصول على الحقوق"[28] .

و يعرف التمكين " على أنه استراتيجية تزيد من قدرات الأفراد على التعامل مع العوائق المتعلقة بالمشكلات وتنمى دورهم القياسي، وتزيد من قدراتهم على اتخاذ القرارات المجتمعية وأيضا القرارات المتعلقة بحياتهم الخاصة[29].

ويعرف كذلك بأنه " عملية منح النساء العاملات وتزويدهن بالمهارات والأدوات، والمعلومات، والسلطة، والمسؤولية المتعلقة بعملهن، ليتمكن من تصميم عملهن، واستخدام المعلومات، والتفاعل مع الآخرين، واتخاذ القرارات المناسبة دون الحاجة إلى موافقة مسبقة من الرئيس أو المدير"[30]

في حين يعرف التمكين" بأنه الاستراتيجيات التي يقوم بها الممارس المهني لمساعدة أفراد المجتمع على تحقيق مطالبهم المشروعة، وذلك بمساعدتهم علـــى أن يصبحوا قادرين على التواكب مع الضغوط والمواقف والتحولات التي يمـــر بهـــا المجتمع، وذلك من خلال زرع الأمل وتقليل المقاومة والتكافؤ وتحديد ودعم مناطق القوة في الشخص وقدراته الاجتماعية ، وتجزئة المشاكل إلى أجزاء يمكـــن حلهـــا بسرعة أكثر.[31]

ويعرف التمكين أيضا " بأنه زيادة الاهتمام بالسيدات العاملات من خـــلال توسيع صلاحياتهم وإثراء كمية المعلومات التي تعطى لهم، وتوسيع فرص المبادرة والمبادأة لاتخاذ قراراتهن، ومواجهة مشكلاتهن التي تعترض أدائهن[32].

ومن ثم يمكن تعريف التمكين بأنه العملية التي يتم بمقتضاها توفير فرص أكبر للمرأة للحصول على الموارد والمعارف والمهـــارات والمعلومـــات اللازمـــة لمساعدتها على تحسين ظروفها المعيشية وإنجاز أهدافها، وذلك بهدف تعزيز قدرتها على المساهمة الإيجابية في رفاهية أسرتها وتقدم مجتمعها في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

**مفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة :**

من الملاحظ أن التبعية الاقتصادية للمرأة تؤدي إلى عرقلة قـــدرتها علـــى رعاية نفسها، وعدم قدرتها على المشاركة في الحياة الاقتصادية .

ولقد أشار المجلس القومي للمرأة في تقريـــره الأول عـــام ٢٠٠١ إلـــى مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة[33] كما يلي:

- زيادة الأنشطة والمشروعات التي تساعد في زيادة توليد الدخل للمرأة.
- زيادة فرص المرأة في الحصول على دخل خاص بها.
- زيادة وتحسين مهارات المرأة ومعارفها التي تمكنها من المنافسة في سوق العمل.
- زيادة مشاركة المرأة في تنظيم وإدارة المشروعات.
- المساواة النوعية في الأجور والرواتب عن نفس العمل وبنفس الكفاءة.
- تزايد أعداد العاملات في مشروعات القطاع الخاص والعام والأجهزة الإدارية المختلفة.
- قدرة المرأة على التصرف في دخلها الخاص بها.
- زيادة فرص المرأة في الحصول على تسهيلات ائتمانية وذلك للحصول على قروض للحصول على دخل خاص بها.

**ويهدف التمكين الاقتصادي إلى[34]: –**

– زيادة في حجم مشاركة المرأة في سوق العمل.
– مدى استفادة المرأة من عائد المشاركة في التنمية.
– العمل على تمكين المرأة وزيادة قدرتها واعتمادها على الذات، من أجل إسهامها في الحياة الاقتصادية .ولقد اختلفت وتنوعت المؤشرات الاقتصادية المحددة للتمكين الاقتصادي للمرأة فمنها من ركز على[35] :

- التغيرات الطارئة على معدلات البطالة / العمالة بين النساء والرجال.

- التغيرات التي حدثت على الوقت المستهلك في بعض النشاطات المختارة خصوصا المشاركة المتزايدة من قبل أعضاء العائلة في الأعمال المنزلية المأجورة ورعاية الأطفال.
- النسبة المئوية للتغير في الممتلكات التابعة والخاضعة لسيطرة الرجال والنساء (الأراضي -العقارات-المواشي) عبر الشريحة الاجتماعية والاقتصادية.
- متوسط إنفاق الوحدة المعيشية التي يرأسها الذكور والإناث على الصحة والتعليم.
- القدرة على القيام بعمليات شراء صغيرة وكبيرة بشكل مستقل.
- النسبة المئوية لتوفير قروض التسليف وتقديم الخدمات المادية والعينية إلى الرجال من المصادر الحكومية وغير الحكومية.

**ويتمثل المفهوم الاجرائى للمؤشرات الاقتصادية لتمكين للمرأة في هذه الدراسة الحالية بأنه:**

- الاعتماد على الذات.
- اتخاذ القرار الاقتصادي.
- حصولها على الموارد الاقتصادية في الأسرة والتحكم فيها.
- الاستقلال والأمان الاقتصادي.
- إتاحة الفرصة والخيارات والتحكم فيها.
- الوعي الاقتصادي.
- إدراك التمكين.

**2- مفهوم المرأة المعيلة:**

لابد من التفرقة – أولاً- بين الأسرة التي تعيلها امرأة ، والأسرة التي ترأسها امرأة، فعبارة تعيلها تعكس دعم المرأة الفعلي للأسرة اقتصادياً سواء كان ذلك بصورة مؤقتة أو دائمة ، مع أن هذا لا يكون معترفاً به قانونياً، أما تعبير ترأس فيشير إلى اعتراف شرعي برئاسة المرأة للأسرة، ولكنه قد لايعني بالضرورة أن هذه الرئاسة تعادل المعيل الوحيد للأسرة ، مع أن كلمة رئاسة الأسرة لا تستخدم في المجتمعات العربية بصفة عامة إلا في حالات وفاة الزوج فقط[36].

وبالرغم من عدم وجود تعريف محدد متفق عليه لمصطلح المرأة المعيلة، إلا أن هناك تعاريف ركزت

على رئاسة المرأة للأسرة، وأخرى ركزت على إعالة المرأة للأسرة . فتعريف الأمم المتحدة يحدد النساء اللاتي يرأسن أسرة بأنهن النساء اللواتي يدرن اقتصاديات الأسرة نيابة عن رأس الأسرة الذكر الغائب[37].

وتعرف أسرة المرأة المعيلة بأنها "الأسر التي ترأسها نساء و تتولى فيها المرأة مسؤولية الأسرة من الإنفاق الكلي عليها، وإدارتها ورعايتها وإشباع حاجاتها، وتتضمن الأرامل والمطلقات، وغير المتزوجات المعيلات الوحيدات للأعضاء الأسرة والمتزوجات من رجال مسجونين أو مرضى أو عاطلين أو مهاجرين للعمل خارج نطاق المجتمع المحلي[38] ".

وتعرف أيضا " بأن الأسرة التي ترأسها امرأة هي تلك الأسرة التي تقوم المرأة فيها بتحمل عبء توفير الموارد المالية لمقابلة مختلف احتياجاتها أو تحمل الجزء الأكبر من هذا العبء مع اتفاق باقي أفراد الأسرة إن وجدوا على أنها تحتل منصب الرئاسة[39] .

ونظرا لعدم وجود تعريف محدد متفق عليه لمصطلح المرأة المعيلة، تم تقسيم هذا المصطلح إلى قسمين رئيسين هما[40]:

**أ : تعريف المرأة المعيلة من الناحية الاجتماعية :**

ويتضمن عديداً من النماذج التي تعكس محددات مختلفة لرئاسة المرأة للأسرة من الناحية الاجتماعية وفيها تتولى فيها المرأة مهمة الإنفاق الكامل على أسرهن مثل:

- الأرامل والمطلقات اللاتي يعلن أنفسهن ضمن أسرة ممتدة.
- المنفصلات عن أزواجهن العمال المهاجرين واللاتي يتلقين تحويلات منهم.
- المهجورات أو اللاتي اختفى أزواجهن خلال الحروب والصراعات الأهلية ولكنهن قانونياً لازلن متزوجات.
- المتزوجات من رجال مسجونين لارتكابهم جرائم أو لأسباب سياسية.
- المتزوجات من رجال عاطلين عن العمل أو غير قابلين للاستخدام بسبب نقص في المهارات أو التقدم في السن أو الإعاقة.
- غير المتزوجات المعيلات الوحيدات الرئيسات لأعضاء الأسرة العاطلين عن العمل.

**ب : تعريف المرأة المعيلة من الناحية الاقتصادية :**

وهنا يختلف مستوى الإعالة، فالبنت المتزوجة، التى تساعد أسرتها الأصلية في نفقاتها، سواء كان بصورة

مستمرة أو متقطعة تدخل في هذه الفئة، كذلك البنت غير المتزوجة التي تعمل لإشباع احتياجاتها والمساهمة بجزء من دخلها في نفقات الأسرة، تعد من المسئولات عن الأسرة ولو بشكل جزئي.

ومن حيث نوعية الإعالة : تعرف المرأة بأنها التي تتحمل عبء توفير الموارد المالية اللازمة لمقابلة مختلف احتياجات الأسرة، أو تحمل الجزء الأكبر من هذا العبء.[41] وتعرف بأنها هي" تلك المرأة التي تقوم بالدور الرئيسي في الإنفاق على الأسرة وحمايتها واتخاذ القرارات وتحمل كل المسئوليات الخاصة بأسرتها"[42].

وتعرف أيضا من حيث نوع وأسباب الإعالة " بأنها المرأة التي تتحمل إعالة أفراد أسرتها وذلك لعدة أسباب منها هجرة الزوج، أو وفاته، أو الطلاق[43].

وقد ذكرت الأمم المتحدة تعريفا للمرأة المعيلة بأنها هي التي تعرضت لمجموعة من الظروف الاجتماعية أدت بها إلى أن تكون المسئولة عن إعالة أسرتها كالمطلقات والأرامل وزوجات المسجونين والمدمنين[44].

**بناء على ما سبق، تعرف الدراسة الحالية المرأة المعيلة إجرائيا بأنها " تلك الفئة من السيدات الآتي تعرضن لمجموعة من الظروف الاجتماعية والاقتصادية،**

**اضطرتهن لتولي مهمة الإنفاق الكامل على أسرهن، بالإضافة إلى صنع القرار وإدارة شئون الأسرة نيابة عن رئيس الأسرة الذكر الغائب، ويندرج تحت هذه الفئة من السيدات كل من :الأرامل، والمطلقات، والمهجورات، وزوجات المعاقين والمجندين والمسجونين والمرضى والمسنين الذين يعانون من البطالة، وكذلك اللاتي لم يتزوجن لكنهن يتحملن مسئولية رعاية الوالدين أو الأخوة " .**

### 3- مفهوم القطاع غير الرسمي : Informal Sector

من الملاحظ أن مصطلح القطاع غير الرسمي نادراً ما يتردد في الخطاب السياسي، في الوقت الذي يشيع تداوله في بحوث الأكاديميين ودراساتهم ، أما رجال السياسة فهم يستعملون مصطلحات أخرى مرادفة لهذا المصطلح مثل: "العمل الخاص، العمل الحر، الصناعات الصغيرة"، وكلها لا تخرج عن كونها أعمالاً يباشرها الأفراد في إطار الاقتصاد غير الرسمي لملاءمته لقدراتهم المادية وإمكاناتهم التنظيمية[45] .

ويعتمد هذا المفهوم على ازدواجية النشاط الاقتصادي في دول العالم الثالث، وانقسام الاقتصاديات في هذه الدول إلى قطاعين؛ أحدهما نظامي، والآخر غير نظامي ، ومنهج الازدواجية في تحليل النشاط الاقتصادي كان سائداً في نظريات التنمية الاقتصادية قبل استخدام مفهوم القطاع النظامي وغير النظامي بزمن طويل [46] ويعرف القطاع غير الرسمي بأنه الذي يضم منشآت تزاول أعمالاً خدمية، ولا يتوافر فيها تكنولوجيا. كما يضم الباعة الجائلين والخدم في المنازل[47] .

ويشير إليه "عبد الباسط عبد المعطى" على أنه عبارة عن مجموعة من النشاطات التشكيلية الاجتماعية والاقتصادية التي تهدف إلى تلبية حاجات هذه التشكيلة، وتنجز نشاطاتها من خلال منشآت تعمل على تخفيض تكلفة ومدخلات النشاط، والتحرر من القيود الرسمية، ويقوم بها أفراد يعملون لحسابهم أو من خلال أسرهم، أو من خلال تلك المنشآت، وقد فرضت ظروف المجتمع على هؤلاء الأفراد الدخول في هذا القطاع أو اختياره لاتساقه النسبي مع ظروفهم[48] .

ولقد وسعت بعض الدراسات من حدود القطاع غير الرسمي ليشمل أيضاً القطاع غير النقدي حيث يتم إنتاج سلع وخدمات حيوية تستهلك مباشرة من خلال وحدة الإنتاج، أو يتم تبادلها بطريقة غير رسمية دون مقابل نقدي ، بينما تم تضييق حدود القطاع غير الرسمي باستبعاد الأنشطة الزراعية من السياق الحضري، أو استبعاد قطاعات الكهرباء، والغاز، والمياه، والتأمينات وما يرتبط بها من خدمات، حيث تعد أنشطة تقع ضمن القطاع الرسمي بشكل عام[49] .

وتعرفه هذه الدراسة إجرائيا بأنه " عبارة عن نوعية من الأنشطة الاقتصادية المتعددة والمتنوعة ويشمل كافة المؤسسات الإنتاجية والأعمال الخدمية البسيطة ويتضمن فئات من العمالة التي تتميز بضعف مستواها التعليمي والمهارى، ويفتقد إلى الحماية القانونية ، ويضم فئات غير قادرة على الدخول في القطاع الرسمي من الأفراد من خلال أسرهم ، أو بمفردهم ، ويتميز بانخفاض الظروف

الاجتماعية والاقتصادية والدخول المتدنية والظروف التي تواجههم ، وفقا لشروط تعتمد على المتاح من فرص العمل."

**خامسا : الاتجاه النظري للدراسة :**

على الرغم من الاختلافات في الاتجاهات والمداخل النظرية التي تناولت قضايا المرأة في سوق العمل الرسمي وغير الرسمي، إلا أن هذا الاختلافات قد تولدت نتيجة للحركات النسائية التي ظهرت في بداية القرن التاسع عشر والتطورات التي لحقت بها حتى القرن العشرين، وخاصة الستينيات منه [50]، وقد ساعدت هذه الحركة على إبراز بعض قضايا المرأة المعاصرة والتعبير عنها بقدر من الصراحة والعمق، حيث أرجعت الفوارق الملحوظة بين مكانة الرجل والمرأة إلى عملية التنشئة الاجتماعية، فالخصائص البيولوجية من وجهة نظرهم تلعب دوراً محدوداً في هذا الشأن. ومن ثم فإن مناقشة قضية المساواة تستند على اعتقاد بأن الاختلافات البيولوجية تنشأ عن الاختلاف في الجنس بينما الثقافة من خلال عملية التنشئة الاجتماعية هي التي تخلق الاختلاف في النوع، ومن ثم فهي تضع النساء في وضع ممارسة الأدوار والوظائف التي يضطلع بها الرجال[51].

كما نلاحظ أن النظرية النسوية Feminist Theory تنظر إلى المساواة بين الجنسين على أنها ليست مجرد اسم شخص أو مكان أو شئ. فالجنس هو فعل لتحديد النوع. واختلاف نوع الجنس هو بسبب مجموعة الصفات التي تكونت اجتماعياً وحضارياً على أساس تحديد المولود ذكراً كان أم أنثى. فالبحث في الوجود من وجهة نظر المساواة بين الجنسين أو دراسة الوضع الذي نحن عليه يفترض أن عملية تحديد نوع الجنس لها جذور ترجع إلى حركة التنوير[52].

ولقد أشارت دراسات المرأة في سوق العمل الرسمي إلى أن هناك اتجاهين نظريين مترابطين ومتداخلين، حيث يضم الاتجاه الأول الإسهامات النظرية التي تناقش أوجه العلاقة بين الأسرة والعمل، وينقسم هذا الاتجاه إلى ثلاثة مداخل أساسية المدخل الأول يدرس تأثير الأسرة على أدوار المرأة في سوق العمل، كمدخل التنشئة الاجتماعية ومدخل التحليل النفسي والمدخل البيولوجي ومدخل العمل ومدخل النوع والمدخل الوظيفي. ويحتوى المدخل الثاني على دراسات تهتم بتأثير الأوضاع المهنية والاقتصادية للمرأة في سوق العمل على مكانتها وأدوارها داخل الأسرة مثل مداخل الانتماء، والرضا عن العمل، وتأثيره على الحصول على حقوقها المهنية. ويهتم المدخل الثالث بدراسة المجتمع كوحدة للتحليل في تفسير الظواهر المرتبطة بعمالة المرأة، ومن أمثلة هذا المدخل، مداخل: التدرج، وتحقيق المكانة، ومدخل رأس المال الفردي. بينما الاتجاه الثاني يركز على أدوار العمل والتباين النوعي في المهن بين الرجال والنساء، وكذلك على تركز النساء في وظائف ومهن ذات مكانة مهنية متدنية وأجور منخفضة [53].

أما فيما يتعلق بالنماذج النظرية التي تلقى الضوء على وضع المرأة في سوق العمل، وبخاصة في القطاع غير الرسمي، فيعد الاتجاه النسوى من أبرز هذه الاتجاهات حيث انتقلت قضاياه للخطاب الدولي من خلال المؤتمرات الدولية التي

اهتمت بقضايا المرأة. ومن هذه النماذج النظرية ما يلي :-

**أولاً : النموذج التقليدي[54]:**

وهو يركز على التفرقة بين الذكر والأنثى في سوق العمل غير الرسمي، حيث ينظر للمرأة على أنها عنصر غير فعال اقتصادياً، ومن ثم تفضيل عمالة الذكور على الإناث. كما يشير إلى أهمية دور التنشئة الاجتماعية في دعم التمييز بين النوعين في سوق العمل.

ولقد تعرض هذا النموذج لكثير من الانتقادات، منها على سبيل المثال أن التمييز النوعي لا ينطبق على كافة الأنشطة في القطاع غير الرسمي، وأن المرأة وإن مارست أنشطة لحسابها الخاص تتساوى مع الرجل، وأن هذا التميز يتوقف على نوع وطبيعة النشاط ومستوى المهارة والأداء والإنجاز الذي يحققه كل منهما.

**ثانياً : النموذج الحديث[55]:**

ويرى أصحابه أن التمييز النوعي في سوق العمل بالقطاع غير الرسمي هو نتيجة لعوامل العرض والطلب : وقد حاول الكشف عن العوامل التي تؤدى إلى تفضيل عمالة الذكور على عمالة الإناث من خلال بحث أجرته منظمة العمل الدولية في بعض دول العالم الثالث. أرجع سبب ذلك إلى عدة أبعاد لها دور هام في التمييز بين النوعين منها : البعد الثقافي، والبعد القانوني، والبعد التنظيمي[56].

وهناك عدة مداخل نظرية تستخدم لتفسير أبعاد تمكين المرأة الريفية المعيلة،حيث تتمثل هذه النظريات في : نظرية الحاجات الإنسانية ونظرية الدور الاجتماعي، ونظرية الفعل الاجتماعي.

**1- نظرية الحاجات الإنسانية:**

تفترض نظرية الحاجات الإنسانية التي قدمها ماسلو Maslow أن حاجات الإنسان المختلفة تنتظم في سلم هرمي، وتشغل الحاجات الفسيولوجية من مأكل ومشرب وملبس ومأوى وغيرها قاعدة ذلك الهرم، ويعلو هذا المستوى الحاجة إلى الأمن، ثم الحاجة إلى الحب والانتماء .ثم الحاجة إلى الاحترام والتقدير ثم أخيراً يحتل قمة الهرم الحاجة إلى تأكيد الذات، ويفترض أن الحاجات غير المشبعة تمثل المحرك الرئيسي للإنسان الذي يدفعه إلى العمل، وأن هذه الحاجات غير المشبعة ينبغي إشباعها قبل التحرك لمستوى أعلى من الحاجات على السلم الهرمي[57] .

من هنا يمكن القول تبعا للنظرية السابقة أن أبعاد تمكين السيدات الريفيات المعيلات تتباين وفقاً للمستوى الذي تقف عنده كل سيده معيلة من هرم الحاجات الإنسانية فهناك فئة من السيدات المعيلات مازلن يبحثن عن إشباع الحاجات الفسيولوجية، في الوقت الذي تسعى فيه فئة أخرى إلى إشباع الحاجة إلى الأمن، في حين تسعى فئة ثالثة إلى إشباع الحاجة إلى الحب والانتماء، وهكذا، ولعله من المرجح كذلك أن الاختلاف في مستوى الحاجات الإنسانية للسيدات الريفيات المعيلات وفقا لهذه النظرية، يتوقف على بعض الخصائص والسمات المميزة لهؤلاء

السيدات مثل :العمر، والمستوى التعليمي، ومستوى الانفتاح الثقافي، ومستوى الدافع الاحرازي، والمستوى المعيشي لهؤلاء السيدات الريفيات المعيلات.واستناداً إلى هذه النظرية كذلك يمكن القول إن بعض السيدات الريفيات المعيلات إنما يسعين لتحسين مستوى تمكينهن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ليقابلن مستوى حاجاتها أعلى مثل الحاجة إلى الشعور بالانتماء والاحترام وتقدير الذات.

**2- نظرية الدور الاجتماعي:**

تشير هذه النظرية إلى أن لكل جماعة اجتماعية بنياناً اجتماعياً يتركب من مجموعة من المراكز التي يشغلها أعضاؤها، ومجموعة من الأدوار المقترنة بتلك المراكز، وهي النماذج السلوكية المتوقعة المصاحبة لتلك المراكز، ويكفل البنيان الاجتماعي استمرار وانتظام الوحدة الاجتماعية في أداء وظائفها، كما ترى هذه النظرية كذلك أن جانباً كبيراً من السلوك البشري يتسق ويأخذ شكلاً معيناً ليقابل التوقعات الاجتماعية المرتبطة بالمراكز أو المكانة الاجتماعية التي يشغلها الأفراد في البنيان الاجتماعي، فتوقعات الآخرين تعمل كدليل يسترشد به الأفراد في سلوكهم، ويوجه تصرفاتهم الاجتماعية، وأن مفهوم الشخص لذاته يتكون من استدخال هذه التوقعات الاجتماعية، وإذا ترسخت هذه التوقعات الاجتماعية فإنها تضغط وتوجه السلوك لدى الأفراد[58].

وفي ظل هذه النظرية وتبعا للثقافة الريفية المصرية يتوقع المجتمع من السيدات الريفيات المعيلات اللاتي يتميزن بمكانة اجتماعية مرتفعة نسبياً، وهن في الغالب لديهن مستوى تعليمي أعلى، ومستوى معيشي أفضل، ويمارسن مهناً تدر دخلاً أكبر يتوقع أن يحرزن مستويات أعلى من التمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وأن يستجيب بدرجة أكبر لجهود تمكين السيدات الريفيات المعيلات التي تبذلها الدولة مثل: المشاركة في المشروعات التنموية بالمجتمع المحلي، والانضمام لعضوية المنظمات الاجتماعية، وإقامة المشروعات الصغيرة وتسويق منتجاتها، والاهتمام بالقضايا السياسية للمجتمع، والمشاركة في الانتخابات. كلما انخفضت المكانة الاجتماعية للسيدات الريفيات المعيلات انخفض مستواهن التعليمي، وانخفض مستوى معيشة أسرهن، والمعاناة من البطالة وقلة الدخل و كلما قل الضغط الاجتماعي الواقع عليهن لتحسين مستوى تمكينهن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، انخفضت درجة استجابتهن لجهود الدولة في التمكين، مما يمكن معه القول أن الانخفاض النسبي في المكانة الاجتماعية لهذا الفئة من السيدات الريفيات المعيلات ربما يبرر قلة اهتمامهن بتحسين مستوى تمكينهن، على اعتبار أنهن أقل عرضة للنقد الاجتماعي والضغوط الاجتماعية التي قد تقع على غيرهن من الفئات الأحسن حالاً إذا ما عزفنا عن تحسين مستوى تمكينهن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

ومن جهة أخرى فربما يكون انخفاض المستوى الاجتماعي والاقتصادي لبعض السيدات الريفيات المعيلات مقرونا بمستوى وعيهن بالجهود والخدمات التي تقدمها الدولة في مجال تمكين المرأة المعيلة، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى

استجابتهن لهذه الجهود، وضعف درجة استفادتهن من تلك الخدمات .

**3- نظرية الفعل الاجتماعي:**

وتفترض هذه النظرية أن الأفراد يسعون إلى تحقيق أهداف شخصية في ظل مواقف وأوضاع معينة تتوافر فيها وسائل بديلة لتحقيق الأهداف، ولكنهم في سعيهم لتحقيق أهدافهم يكونون محدودين بعديد من الظروف الموقفية مثل خصائصهم الاجتماعية، والاقتصادية، والبيولوجية وظروف بيئاتهم الطبيعية والأيكولوجية، كما أن سلوك الأفراد أيضاً يكون محدودا بالقيم الاجتماعية والمعايير السلوكية والأفكار السائدة في المحيط الذي يعيشون فيه، وكل هذه المحددات الموقفية والمعيارية تؤثر على قدراتهم في اختيار الوسائل التي يمكن أن تحقق أهدافهم من مختلف الوسائل البديلة[59] .

ووفقاً لهذه النظرية فإن السيدات الريفيات المعيلات أثناء سعيهن لتحسين المستوى المعيشي لأسرهن وإشباع الاحتياجات الأساسية لأفراد الأسرة، سوف يلجأن إلى المفاضلة ما بين عدة بدائل منها :الاستجابة لجهود الدولة لتمكين السيدات الريفيات المعيلات، والبحث عن مهنه إضافية، أو قضاء عدد ساعات أطول بالعمل، وطلب الإعانات والمساعدات الاجتماعية من الهيئات بالجمعيات الأهلية المختلفة، وإلحاق الأبناء بالعمل للمساهمة في زيادة دخل الأسرة، وبيع بعض ممتلكات الأسرة أرض زراعية، حيوانات مزرعية)، وعملية المفاضلة بين البدائل المختلفة لتحسين المستوى المعيشي وإشباع الحاجات الأساسية لأفراد الأسرة، قد تتأثر ببعض العوامل الثقافية والمعيارية السائدة بالمناطق الريفية مثل :مستويات الانفتاح الثقافي السائدة، ومدى سيادة الدافع للإنجاز، مستويات الانتماء المجتمعي للسيدات، ومستويات الاستفادة من الخدمات المجتمعية، ومدى انتشار مهارات تنفيذ الحرف والأنشطة الاقتصادية المختلفة، كما قد تتأثر عملية المفاضلة بين البدائل المختلفة أيضاً ببعض العوامل الموقفية مثل :الفئات العمرية لفئات السيدات المعيلات وأبنائهن، والمستويات التعليمية للسيدات المعيلات وأبنائهن، والحالة الزواجية للسيدة المعيلة، وحجم ونوع أسر السيدات المعيلات، ونوعية المهن المتاحة للسيدات المعيلات وعدد ساعات عملهن، وطول فترة الإعالة، والمستويات المعيشية السائدة للسيدات المعيلات وأسرهن.

وعلى ذلك يمكن القول إن بعض العوامل الثقافية والمعيارية من جانب، وبعض العوامل الموقفية والبيئية من جانب آخر سوف تؤدي إلى اختلاف مستويات وأبعاد تمكين السيدات الريفيات المعيلات بالمجتمعات الريفية في القطاع غير الرسمي.

وأخيرا يمكن القول إن كل منهج نظري ومدخل من المداخل والنظريات السابقة يقدم بعدا معينا لتفسير واقع التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة في الريف والتي تعمل في القطاع غير الرسمي ، لأن الواقع قد يكون أكثر تعقيدا ويحتمل وجود تشابك بين كل هذه المناهج والنظريات، حيث إن عوامل العرض والطلب،

واختلاف خصائص الإنتاجية بين المرأة والرجل لها تأثيرها الفعال في تحديد أبعاد التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة في القطاع غير الرسمي في الريف .

وبناء على ما سبق ترى الدراسة أن نظرية الفعل الاجتماعي هي أقرب المداخل النظرية من حيث قدرتها التفسيرية لأسباب وأبعاد تمكين السيدات الريفيات المعيلات، حيث يمكن اختلاف مستويات تمكين السيدات الريفيات المعيلات، كما يمكن في ضوء هذه النظرية التوصل إلى مجموعة محددة من المتغيرات القابلة للاختبار الإمبريقي، والتي يفترض أنها تساهم في تفسير أبعاد تمكين المرأة الريفية المعيلة .وعلى ذلك يمكن اعتبار نظرية الفعل الاجتماعي هي المنطلق النظري الرئيسي لهذه الدراسة .

**سادسا: الدراسات السابقة :**

تم تقسيم الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة إلى فئتين رئيسيتين، حيث تتناول الفئة الأولى استعراض نماذج من الدراسات السابقة التي اهتمت بقضية تمكين المرأة في القطاع غير الرسمي وسعت إلى الكشف عن أنشطة المرأة في القطاع غير الرسمي، وتأثير ذلك على دورها في الأسرة، ومدى مساهمتها الاقتصادية بالنسبة لأسرتها. ومن أمثلة تلك الدراسات :

**1- دراسة :إيفون جونز : "الباعة الجائلون عام 1988" [60] :**

انطلقت من نظرية الهامشية الحضرية حيث اعتبرت الباعة فئة مهمشة تعمل بذات القطاع، واعتمدت على المنهج الأنثروبولوجى، وذلك من خلال دراسة الباعة الزنوج المقيمين في إحدى المدن الأمريكية ويزاولون أنشطة تجارية ونقل وخدمات، وخرجت هذه الدراسة بنتائج هامة منها : أن الباعة فئة مهمشة تلتحق بالعمل كباعة جائلة أو ثابتة من أجل القوت اليومي، ولا يتطلب نشاطهم رأسمالاً كبيراً أو الاستعانة بآلات ميكانيكية ويخلق هؤلاء تنظيماً غير رسمي يتعاملون فيه مع سوق التجزئة، ولا يحصل أغلبهم على رخص لمزاولة عملية البيع، وبالتالي فهم يتهربون من الضوابط الرسمية ويساعدهم على ذلك ضعف سيطرة الحكومة على الأسواق .

**2- دراسة: لوسى شينج " أوضاع العمالة النسائية مدفوعة الأجر في آسيا "[61]:**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثيرات العولمة على مشاركة المرأة في سوق العمل الآسيوية ،وتوصلت هذه الدراسة إلى أن خطط التكيف الهيكلي ترتب عليها حرمان العمالة الريفية وخاصة النساء من فرص العمل والرزق ، وأن الاتجاه نحو المشاريع كثيفة التكنولوجيا أحد إفرازات ظاهرة العولمة اقتصاديا، وأن هذه المشروعات تؤثر على المرأة العاملة من حيث الأجور وحقوق العمل .

**3-دراسة : آندرسون وديمون " تأثير العرض والطلب في سوق العمل على مشاركة النساء " [62] :**

هي دراسة نظرية هدفت إلى دراسة تأثيرات العرض والطلب لفرص العمل أمام مشاركة النساء في سوق العمل ،وقد توصلت إلى أن الفرص المتاحة للعمل

للنساء المتزوجات أقل من فرصة النساء غير المتزوجات نظرا لكثرة الضغوط الأسرية عليهن ، بالإضافة إلى كونها مدربة أم لا ،وتتزايد فرص عمل النساء المتزوجات في القطاع غير الرسمي رغم مساوئه العديدة ، وذلك بسبب أنه أكثر مرونة وتقبلا لظروف المرأة الشخصية والأسرية داخل الوحدة المعيشية .

**4-دراسة :كارين هانسن:" تطور القطاع غير الرسمي 1980"[63]:**

اتبعت المنهج الأنثروبولوجى لدراسة النساء العاملات بالقطاع غير الرسمي دراسة متعمقة في إحدى ضواحي لوساكا بزامبيا، وتوصلت إلى ثمة عوامل اجتماعية واقتصادية تدفع بالنساء إلى العمل بالقطاع غير الرسمي، كما أن عملها داخل الوحدة المعيشية يمكنها من أداء أدوارها داخل الأسرة .

**5-دراسة بربارا لارسون "عمل المرأة في القطاع غير الرسمي " [64]:**

دراسة أجرتها الباحثة في الريف المصري وقامت بوضع فرض أساسي لهذه الدراسة، تمثل في أن التجاهل الحكومي لإسهام عمل المرأة في القطاع غير الرسمي، على الرغم من تعدد مجالاته، يمثل سببا أساسيا في عدم تقدير حجم مساهمة المرأة في القطاع غير الرسمي، على الرغم من أن الزراعة كنشاط تقوم به النساء الفقيرات ويكون عملاً مأجوراً ويدخل ضمن الإحصاءات الرسمية بوصف يدخل من عوامل الإنتاج الزراعي، إلا أنه لا يقدر بدقة .

**6 – دراسة :عمر حلبلب :" دور المرأة في القطاع الهامشى "[65]:**

استخدمت منهج المسح الاجتماعي من خلال تطبيق استمارة على (200) امرأة يعملن في أنشطة هامشية في لبنان مع اختيار الأسرة كوحدة إحصائية ، ولقد طبق الباحث (100) استمارة على المدن الرئيسية، (100) استمارة أخرى على المناطق الريفية، وذلك بهدف التعرف على : الوضع الأسرى بشكل عام، وطبيعة عمل المرأة في هذا القطاع والمشكلات التي تواجهها ، ولقد خلصت هذه الدراسة إلى أن نسبة كبيرة من النساء يمارسن أعمالهن داخل المنزل بنسبة 54.5% وأن 37.5% يعملن خارج المنزل، وغالبيتهن من العاملات الزراعيات والخادمات اللائي يعملن في المنازل والبائعات الجائلات ، كما أن الدافع الأساسي لعمل المرأة في هذا القطاع هو الحاجة للمال لسد أعباء الأسرة المادية نتيجة الإحساس بالمسئولية الأسرية.

**7– دراسة:محمد ابراهيم منصور"عمل المرأة في مجتمع الإمارات التقليدي" [66]:**

عرض فيها لقضية عمل المرأة باعتبارها من القضايا المجتمعية الهامة، وطبقت هذه الدراسة على عينة قوامها (139) من كبار السن عاصر مجتمع الإمارات التقليدي، واستعان الباحث بالمنهج التاريخي والوصفي وجمع بياناته الميدانية عن طريق المقابلة الموجهة، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن عمل المرأة في المجتمع التقليدي يدخل في الأعمال الإنتاجية والخدمية في آن واحد، وتعمل المرأة بمتوسط (8) ساعات يومياً، ومن الأعمال التي تقوم بها داخل المنزل تسويق

المنتجات أو تسويق منتجات الفائض المنزلي، كما تمارس الحياكة وصناعة البراقع والقيام بتجفيف وتمليح الأسماك وصناعة الألبان ومشتقاته وتربية المواشي وصناعة التمور، وكل ذلك بغرض تحقيق عائد اقتصادي للأسرة.

**8- دراسة : ليلى كامل البهنساوى " الأنشطة غير المنظورة للمرأة بالقطاع غير الرسمي بمدينة القاهرة "[67]:**

تم فيها مناقشة وتحليل أوضاع المرأة في سوق العمل الحضري غير الرسمي مع التركيز على الأنشطة غير المنظورة لإلقاء نظرة شاملة على أوضاع المرأة ومشكلاتها بهذا القطاع في ضوء خصوصية المجتمع المصري. ولقد استعانت الباحثة بمنهج دراسة الحالة بأدواته المختلفة كالمقابلة والملاحظة ودليل دراسة الحالة. وأجريت على عشرين حالة من السيدات اللائي يمارسن أنشطة غير منظورة بالقطاع غير الرسمي من أقسام متباينة بمدينة القاهرة، وخرجت هذه الدراسة بنتائج هامة من أهمها : أن 35% من الحالات كانت تمارس العمل بالقطاع غير الرسمي في سن (دون الخامسة عشرة)، وأن 7% من حالات الدراسة يلجأن لممارسة النشاط التجاري والخدمي باعتباره أسهل من الأنشطة الإنتاجية، كما أن غالبية الحالات ينتمين إلى الشرائح الطبقية الدنيا في سلم الترتيب الطبقي لشرائح السكان بمدينة القاهرة.

**في حين تتناول الفئة الثانية نماذج من الدراسات التي اهتمت بقضايا المرأة المعيلة وهى :**

**9- دراسة : نادية كاظم عنون العزاوى" تمكين المرأة الريفية في التنمية المستدامة في ريف بغداد" [68].**

استهدفت الدراسة التعرف على مستويات التمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والمهني للمرأة الريفية في التنمية المستدامة في ريف محافظة بغداد، وقد تم تحديد عينة الدراسة بطريقة عشوائية منتظمة وقد تم جمع البيانات بالمقابلة الشخصية للمبحوثات، وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن غالبية المبحوثات في الفئة المتوسطة من حيث مستوى التمكين الاقتصادي بلغت ٧6%.

**10- محمد ابراهيم سليمان واحمد دراز: دراسة حالة تمكين المرأة الريفية اقتصاديا واجتماعيا بقرية العصلوجى،الشرقية [69] .**

استهدفت الدراسة مقارنة بعض الخصائص الشخصية للريفيات قبل التمكين وبعد التمكين الاقتصادي والاجتماعي، والتعرف على الأثر الاقتصادي لتجربة تمكين المرأة الريفية من حيث التغير في دخل الأسرة، وتنوع مصادر دخل الأسرة، والتغير في فرص العمل المستقر، وتغير درجة المشاركة في إدارة المشروعات الاقتصادية، والتغير في القيمة المضافة للسلع والخدمات الناتجة عن المشروع، والتغير في الوعي الاقتصادي، والتعرف على الأثر الاجتماعي لتجربة تمكين المرأة الريفية من حيث :التغير في المشاركة الاجتماعية الرسمية، والتغير في الاتجاه نحو أهمية المنظمات الأهلية، والتغير في الاتجاه نحو إقامة المشروعات متناهية الصغر،

والتغير في مستوى الانفتاح الجغرافي، وتحقيقا لأهداف الدراسة فقد تم اختيار عينتين من الريفيات بقرية العصلوجي أحداهما عينة تجريبية، والأخرى عينة ضابطة وذلك من خلال سجلات جمعية الأمل للرعاية الاجتماعية بالعصلوجي، حيث تقوم هذه الجمعية بإقراض الريفيات لإقامة مشروعات، وقد تم اختيار 50 مبحوثة تمثل العينة التجريبية من الريفيات اللاتي وجهن قروضهن لتنفيذ أنواع عديدة من المشروعات، وكذلك تم اختيار ٥٠ مبحوثة تمثلن العينة الضابطة من الريفيات المتقدمات بطلبات للحصول على قروض، وقد أوضحت نتائج الدراسة أن إعطاء القروض قد وفر فرص العمل الدائمة وقضى على البطالة بين الريفيات المبحوثات، وأن خبرة إدارة المشروعات الصغيرة قد زادت بشكل ملحوظ لدى الريفيات اللواتي تسلمن القروض، و حدث تغير ايجابي في تنوع مصادر دخول الريفيات المبحوثات نتيجة حصولهن على قروض وتشغيلها، مما يدل على زيادة درجة التمكين الاقتصادي، والزيادة في فرص العمل الدائمة على حساب فرص العمل المؤقتة للريفيات يعبر عن تغير إيجابي في فرص العمل المستقر نتيجة تشغيل القروض وهو ما يدل على زيادة درجة التمكين الاقتصادي للمرأة.

**11- اللوزى عليمات : تمكين المرأة الريفية من خلال المشاريع المدرة للدخل : دراسة حالة في الاردن[70] :**

استهدفت الدراسة التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للنساء المقترضات صاحبات المشاريع وأسرهن ودراسة المشاريع من حيث الغايات والتمويل، والمشكلات والصعوبات التي تمت مواجهتها، وتقييم دور هذه المشاريع في تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للنساء المقترضات في أسرهن ومجتمعهن المحلي، ومدى إسهام المشاريع في تحسين المستوى المعيشي لأسر المقترضات، وقد تم جمع البيانات من المقترضات في قرية شمال الأردن ٥٠ مقترضة عن طريق المقابلة باستخدام استبانة أعدت خصيصاً لهذه الدراسة، وأوضحت النتائج :أن غالبية المقترضات من ذوات التعليم المتدني، ومعظمهن ربات البيوت وأسرهن كبيرة الحجم، ودخلها متدن يقارب أو يقل عن خط الفقر، واضطراب في الحياة العملية للأزواج ، وأن معظم المشاريع في تربية الحيوانات وهي نشاط اقتصادي تقليدي في المجتمع الريفي، وأن المقترضات واجهن صعوبات في التنفيذ وفي التسويق والإنتاج، وصعوبات في إيجاد كفلاء للقروض،ووفرت المشاريع فرص عمل للمرأة في بيئتها المحلية، وساهمت في تحسين جزئي لدخل الأسر، كما ساهمت بشكل أكبر في تحسين دور المرأة ومكانتها في أسرتها ومجتمعها المحلي و السمو بثقتها ورؤيتها لذاتها .

**12- دراسة :مكرم حنان فرج " تمكين المرأة التي تعول للمشاركة في التنمية الريفية في بعض قرى محافظة الجيزة " [71] :**

استهدفت الدراسة التعرف على أوجه الاختلاف بين السيدات المعيلات الحاصلات على قروض ، والسيدات المعيلات غير الحاصلات على قروض من

حيث مستوى تمكينهن اقتصاديا واجتماعيا وسياسياً، وتحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة: كمهنة المبحوثة والدخل الشهري والرضا عن الخدمات بالقرية، ومستوى الطموح والمستوى الصحي للمبحوثة والمشاركة الاجتماعية غير الرسمية، ومحاور تمكين المرأة التي تعول للمشاركة في التنمية الريفية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، والتعرف على أهم المشاكل التي تعاني منها السيدات المعيلات والعقبات التي تقف أمامهن ، و تم اختيار مركزي إمبابة والبدرشين بمحافظة الجيزة، وقد بلغ عدد أفراد عينة الدراسة ٢٠٠ مبحوثة، منهن ١٠٠ من السيدات المعيلات الحاصلات على قروض و١٠٠ من غير الحاصلات على قروض، وأوضحت نتائج الدراسة أن حصول المرأة الريفية المعيلة على قرض ولو كان صغيراً لإنشاء مشروع اقتصادي صغير مدر الدخل قد يساعد أو يعمل على الارتقاء بمستوى تمكينها اجتماعيا ، كما ظهر انخفاض مستوى التمكين السياسي للسيدات المعيلات بعينة الدراسة، وذلك لانشغالهن بالبحث عن مورد رزق وانخراطهن في سوق العمل غير المنظم .

**13- دراسة :نشوى ثابت " تمكين المرأة ودورها في عملية التنمية – دراسة اجتماعية بمدينة القاهرة [72] :**

استهدفت الدراسة التعرف على أبعاد التمكين الكيفي والمهني والاقتصادي والاجتماعي للمرأة العاملة بأجر في القطاع الرسمي، والتعرف على العلاقة بين بعض المتغيرات كالدخل وسنوات الخبرة والدرجة الوظيفية وبين مقاييس التمكين المهني والاقتصادي والاجتماعي لدى المرأة العاملة بأجر في القطاع الرسمي الحضري، والكشف عن الفروق بين الفئات الرئيسية للعينة من حيث مستوى التمكين المهني والاقتصادي والاجتماعي .وتحقيقا لأهداف الدراسة تم اختيار عينة بلغ حجمها ٣١٥ مفردة موزعة على ثلاث فئات رئيسية هي :فئة الإدارة العليا، وهيئة التدريس، والإداريات، وقد تم اختيار العينة بطريقة عمدية من النساء العاملات في قطاع التعليم الحكومي، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن المرأة العاملة حققت نسباً تتراوح ما بين الانخفاض والارتفاع داخل كل مؤشر من مؤشرات التمكين، فعلى مستوى التمكين المهني حققت تمكينا على مستوى اتخاذ القرارات وخصوصا الإداريات، والمشاركة في صنع وتنفيذ القرارات والذي ارتفع في فئة الإدارة العليا بنسبة الثلث، أما على مستوى التمكين الاقتصادي فقد تحقق للمرأة العاملة في عينة الدراسة مؤشر اتخاذ القرارات تمكيناً في اتخاذ القرارات الاقتصادية لأسرتها، والاستقلال في بعض القرارات، والتخطيط والمشاركة في اتخاذ قرارات الأسرة المادية، أما على مستوى مؤشر الاستقلال والأمان الاقتصادي فلم يتحقق للمرأة العاملة مستوى من التمكين وخصوصا فيما يتعلق بملكيتها للأصول والممتلكات، وعلى مستوى التمكين الاجتماعي فلم تحقق المرأة العاملة في عينة الدراسة تمكينا يظهر العضوية في المنظمات وأنشطة الجمعيات الأهلية، وفيما يخص اتخاذ القرارات الأسرية فقد حققت تمكيناً فيه، بينما لم تحقق تمكينا بالنسبة لنوعية القرارات وموقف الزوج نحو قراراتها ومشاركته في المسئوليات المنزلية.

**14- دراسة : إجلال إسماعيل حلمي " إعادة الهيكلة الرأسمالية تمكين أم تهميش للمرأة المصرية: دراسة حالة لعينة من المستفيدات من الصندوق الاجتماعي للتنمية " [73]:**

استهدفت الدراسة التعرف على دور الإصلاح الاقتصادي وهل أدى إلى زيادة معدلات المرأة في سوق العمل؟ أم أدى إلى تهميش دورها؟ وإلى أي حد ساهمت البرامج التي تأخذ بمنهج النوع والتنمية في تمكين المرأة داخل الأسرة وخارجها؟، وقد اعتمدت الدراسة على الإحصاءات الرسمية لمعرفة مساهمة المرأة العاملة في سوق العمل، وتطبيق دليل دراسة الحالة على عدد من النساء اللاتي خضعن لتجارب برامج للتنمية والذي يهدف إلى تعميق الوعي بأهمية العمل الحر، وقد أوضحت النتائج أن التمكين الاقتصادي لا يحسن من الأوضاع الاجتماعية والثقافية والسياسية للمرأة، رغم تحسن الوضع النسبي للمرأة العاملة إلا أن هذه المساهمة مازالت بمعدلات متوسطة أو منخفضة ولكنها ليست بالمعدل المتوقع وفقاً لفرضية التهميش، واستمرار الفجوة النوعية بين الرجال والنساء لصالح الرجال في العديد من الوظائف، وفي عمليات الترقية وفي الإدارة العليا، وفي المقابل نجد تمييزاً وظيفياً لصالح المرأة في مجال التمريض والتدريس وأعمال السكرتارية والأعمال الكتابية وغيرها، و فيما يتعلق بالاستغناء عن العمالة النسائية نجد أنه لم يترتب على الإصلاح الهيكلي الاستغناء عن العاملات، ولكن من ناحية أخرى لم يتم تعيين عمالة نسائية جديدة مما أدى إلى زيادة نسبية في عمالة الذكور انعكس ذلك بالطبع على القطاع الخاص والقطاع الاستثماري وكذلك البنوك حيث برزت ظاهرة التمييز ضد تشغيل الإناث.

**15- دراسة : أحمد مجدي حجازي وخليل عبد المقصود " النساء المعيلات في محافظة الفيوم – دراسة اجتماعية ميدانية " [74]:**

استهدفت الدراسة رصد وتحليل الأوضاع الاقتصادية والمجتمعية للأسر التي تعولها نساء، والتعرف على أنماط التكيف والمواجهة ورصد أنماط الحياة للأسر التي تعولها نساء، وتحديد أشكال المساعدة التي يمكن تقديمها لها، والتعرف على رؤى المرأة المعيلة نحو الآليات المجتمعية لمساعدة الأسر على تحمل مسؤولياتها ورفع مستواها، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بالعينة حيث اختيرت 100 أسرة من الأسر التي تعولها نساء بالوحدة المحلية بقرية الروضة مركز طامية بمحافظة الفيوم، وقد أوضحت النتائج أن غالبية النساء بهذه الفئة لا يمتلكن مهارات القراءة والكتابة ، وبالتالي لا يحملن مؤهلات دراسية، مما يقلل من فرص حصولهن على فرصة عمل، وتتميز المرأة المعيلة بمتوسط عمر كبير يبدأ من ٣٥ عاما، وهو الأمر الذي يقلل من فرص زواجهن مرة أخرى، أيضاً وجد أن نسبة عالية من أبناء المرأة المعيلة قد تسربوا من التعليم بمختلف مراحله بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعاني منها الأسرة بعد وفاة العائل.

**16- دراسة : أنجى محمد خيري" العلاقة بين عمل الريفيات بالقطاع غير الرسمي وبعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية " [75]:**

استهدفت الدراسة التعرف على أوجه الاختلاف بين كل من الريفيات غير المعيلات لأسرهن في ظروف عملهن في القطاع غير الرسمي ، وأيضاً التعرف على أثر عمل كل من فئتي الدراسة في القطاع غير الرسمي على علاقاتهن بأسرهن وبمجتمعهن المحلي، وفيما يتعلق بعدد سنوات العمل وعدد ساعات العمل اليومية والدخل السنوي الناتج من عملهن بالقطاع غير الرسمي، وأخيراً التعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات التابعة وهي: عدد سنوات وعدد ساعات العمل اليومية والدخل السنوي الناتج عن العمل بالقطاع غير الرسمي، وقد أجريت الدراسة بقرية العجميين التابعة لمركز ابشواي بمحافظة الفيوم على عينة قوامها ٢٠٠ مبحوثة. وقد أسفرت النتائج عما يلي :فيما يتعلق بظروف العمل تبين أن هناك أسباباً اقتصادية، وأسباباً مهنية، وأسباباً اجتماعية أدت لعمل فئتي الدراسة بالقطاع غير الرسمي، وأن هناك مشاكل اقتصادية واجتماعية وصحية ونفسية وقانونية خاصة بعملهن بهذا القطاع، وفيما يتعلق بالوحدات الاقتصادية التي يعملهن بها في هذا القطاع أسفرت النتائج عن وجود نوعين من الوحدات الاقتصادية ثابتة أو جائلة. والأدوات المستخدمة بها بدائية ونصف بدائية.

**17- دراسة : سيد جاب الله السيد " الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر التي ترأسها نساء في القرية المصرية " [76] :**

استهدفت الدراسة معرفة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للنساء اللاتي ترأسن أسراً في القرية المصرية ومدى انخراطهن في القطاع غير الرسمي واستفادتهن من شبكات الأمان الاجتماعي ومعرفة أهم المشاكل التي تعاني منها الأسر التي ترأسها نساء في القرية المصرية، وفي سبيل تحقيق أهداف الدراسة تم إجراء مسح اجتماعي شامل لكل الأسر التي ترأسها نساء في قرية كفر العسكر والبالغ عددها ٢١٧ وكانت وحدة الدراسة هي المرأة رئيسة الأسرة في القرية، وكانت أداة البحث الرئيسية استمارة المقابلة، وقد أوضحت النتائج أن السبب الأساسي في تحمل المرأة مسئولية رئاسة الأسرة هو الترمل، يليها زوجات المرضى والمسجونين والمهاجرين ثم المطلقات، وأشارت الدراسة أيضا إلى أن الأمية هي السمة الغالبة للنساء الائي ترأسن أسراً في القرية والتي تقترن دائما بالفقر وتعتبر إحدى مصاحباته الاجتماعية، وقد تبين أن سكن المبحوثات يتسم بانعدام وجود أي جانب من الجوانب التي تتوافر في مسكن يشبع الحد الأدنى لحاجات الإنسان ويعاني من قلة المرافق الأساسية، وأوضحت الدراسة أيضاً أن المرأة رئيسة الأسرة في المستويات الطبقية الدنيا لا تجد تحت وطأة الفقر سوى الالتحاق بالقطاع غير الرسمي، حيث تلجأ للبحث عن عمل حتى إن زاولت أنشطة هامشية تدر عائداً ضئيلا لا يصل إلى حد الكفاف لأنه ليس أمامها سوى ذلك أمام قلة الإمكانيات المادية وانعدام المهارات.

**تعقيب على الدراسات السابقة:**

**من خلال العرض السابق للدراسات السابقة التي أجريت في مجال تمكين المرأة المعيلة اقتصاديا في القطاع غير الرسمي، يمكن توضيح ما يلي :**

1- لم تتفق الدراسات السابقة على تعريف موحد لمفهوم التمكين، كما لم تتفق كذلك على أسلوب قياس تمكين المرأة، مما يستدعي ضرورة التعرض لعدة تعريفات لهذا المفهوم، وأساليب القياس الأمر الذي يتطلب إجراء مزيد من الدراسات التي تبغى مفهوماً أكثر شمولاً لتمكين المرأة، بحيث يضم هذا المفهوم الجديد أهم المحاور المتعددة التي ينطوي عليها مصطلح" التمكين."

2- غالبية الدراسات السابقة أوضحت أن بيانات التعداد أو مسوح الرسمية تعكس الأنشطة الاقتصادية التي تمارسها المرأة مقابل حصولها على أجر، أما الأنشطة الاقتصادية غير مدفوعة الأجر سواء داخل الوحدة المعيشية أو خارجها فينظر إليها على أنها جزء من العمل المنزلي للمرأة، وبالتالي دور المرأة الريفية في القطاع غير الرسمي غير مقدر أو محسوب وبالتالي يجب وضعه تحت الدراسة والضوء، لإظهار الجانب الاقتصادي الهام والمشاركة للمرأة الريفية المعيلة.

3- ما زالت الدراسات الاجتماعية المعنية بقضايا المرأة الريفية المعيلة أقل بكثير من تلك المهتمة بدراسة أدوار المرأة الريفية بصفة عامة، وذلك على الرغم من أهمية فئة السيدات الريفيات المعيلات والتزايد المستمر في أعدادهن، فضلاً عن صعوبة وقسوة الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يعانين منها، الأمر الذي يتطلب ضرورة الاهتمام بإجراء مزيد من البحوث والدراسات المهتمة بقضايا المرأة الريفية المعيلة لتعويض النقص الواضح في هذا النوع من الدراسات الاجتماعية الريفية بالمكتبة العربية.

4- اهتمت الكثير من الدراسات والبحوث المعنية بالمرأة الريفية بقضية دور المرأة في التنمية الريفية، في حين لم يتوافر اهتمام مماثل بدراسة قضية تمكين المرأة الريفية لتفعيل دورها التنموي، وهو ما سوف تحاول هذه الدراسة تحقيقه.

5- بعض هذه الدراسات والتي اهتمت بتأثير الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي والعولمة على أسواق عمل المرأة الريفية، تكاد تجمع على أن المرأة هي أكثر الفئات تحملا للآثار السلبية الناتجة عن هذه السياسات، والتي تتمثل في نقص فرص العمل المتاحة أمامها، وزيادة البطالة بين النساء عن الذكور، مما يمثل تحدياً كبيراً سواء أمام صانعي القرارات ،أو أمام الباحثين لوضع حلول لهذه المشكلة المجتمعية .

6- ركزت الكثير من الدراسات السابقة على دراسة أوضاع السيدات الريفيات المعيلات الحاصلات على قروض من الهيئات الاجتماعية المختلفة سواء الحكومية أو الأهلية، في حين أن فئة السيدات المعيلات غير القادرات على الحصول على قروض تعد هي الفئة التي تواجه ظروفاً أصعب ومع ذلك لم تنل الحظ الكافي من البحث والدراسة.

**سابعا: الإجراءات المنهجية للدراسة :**

**1- منهج الدراسة :**
استخدمت هذه الدراسة منهجاً ذاً طبيعة كيفية، وهو منهج أمدّنا ببيانات تفصيلية ومتعمقة عن حالات الدراسة، وساعد في التعرف على طبيعة الأنشطة الاقتصادية التي تمارسها السيدات المعيلات، وظروف الحالات بمختلف أبعادها، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على جميع البيانات المتوفرة من الملاحظة والمقابلات مع الحالات لإعطاء صورة متكاملة .

**2- أدوات جمع البيانات الميدانية:**
اعتمدت الدراسة الراهنة على أداة دليل دراسة الحالة، والتي تم تطبيقهما على عينة الدراسة، كما اعتمدت الدراسة على الملاحظة، لوصف بعض خصائص حالات الدراسة، بالإضافة إلى الاعتماد على المقابلات المتعمقة مع المبحوثات لجمع البيانات الخاصة بدليل دراسة الحالة.

**3-أسلوب الدراسة :**
اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي في عملية جمع البيانات من المبحوثات؛ للحصول على بيانات دقيقة عن أبعاد تمكين المرأة المعيلة للعمل في القطاع غير الرسمي في الريف، مع الاعتماد على أسلوب التحليل الكيفي في تحليل البيانات الخاصة بالدراسة الميدانية .

**4- مجالات الدراسة:**

**المجال الجغرافي** : تم تحديد قريتين في محافظة المنوفية، هما : قرية البتانون وقرية سلكا، وقد تم اختيارهما نظرا لأن قرية البتانون من أكبر القرى فى محافظة المنوفية من حيث عدد السكان والمساحة، وهى تابعة لمركز شبين الكوم عاصمة محافظة المنوفية، وهى من أعلى القرى المتحضرة تبعا لمقياس التريف والتحضر الذى قام الباحث بتكوينه تبعا للمساحة وعدد السكان ومعدل الأمية، ومعدل العمل فى الزراعة، ومعدل المهن العليا، أما قرية سلكا فهى أصغر قرية من حيث السكان والمساحة، وهى تابعة لمركز شبين الكوم وتمثل القرية الأكثر تريفا فى محافظة المنوفية، وقد هدف الباحث من اختيار القريتين السابقتين إلى توضيح دور التحضر و التغيرالاجتماعى، و نوع التأثير على واقع التمكين الاقتصادى للمراة المعيلة فى القطاع غير الرسمى.

**المجال الزمني** : وقد تم جمع البيانات خلال شهري يناير وفبراير 2015، والانتهاء من جمع البيانات ومراجعتها، وتحليل وتفسير ما توصلت إليه الدراسة من نتائج وتوصيات.

**المجال البشرى** : ويقصد به مجموعة السيدات المعيلات في الريف ، واللاتي يعملن في أنشطة وخدمات مختلفة في القطاع غير الرسمي.

**عينة الدراسة :** عينة عشوائية تشمل 50 مفردة من النساء المعيلات ، واللاتي يعملن في أنشطة تجارية وصناعية وخدمية داخل القطاع غير الرسمي في عدة قرى في محافظة المنوفية .

**ثامنا : تحليل النتائج الميدانية للدراسة:**

تهتم معظم الأدبيات الاقتصاد والعمل العام أو تلك المختصة بمكانة المرأة والنوع الاجتماعي في التنمية عامة، أو بالنشاط الاقتصادي وعمل المرأة خاصة، و تعتبر مشاركة المرأة في العمل أحد المعايير لقياس مدى تطور وتنمية بلد ما أو إقليم ما، ومن هنا تأتي أهمية موضوع مشاركة المرأة في الاقتصاد والعمل، ولكن الأدبيات النسوية والمدمجة للنوع الاجتماعي في التحليل تركز على ضرورة الوعي بأن النشاط الاقتصادي للمرأة وعملها في الاقتصاد غير الرسمي وغير مدفوع الأجر لا يقل أهمية عن مشاركتها في الاقتصاد الرسمي مدفوع الأجر، وعليه فإن أية سياسية تنموية أو تخطيط لبرنامج أو مشروع تنموي لن يحقق أهدافه ما لم يأخذ في الاعتبار هذين البعدين من عمل المرأة ونشاطها الاقتصادي .

**وفي هذا الإطار تم النقاش والتحليل والذي خلص إلى النتائج الميدانية التالية:**

**أولا :- الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمرأة المعيلة في القطاع غير الرسمي في الريف:**

و بما أن الدراسة الميدانية أجريت على عينة تضم المرأة المعيلة في القطاع غير الرسمي في الريف فقد اتضحت خصائصها كما يلي:

1- تراوحت الفئة العمرية لعينة الدراسة ما بين 31 إلى 60عامًا وهي الفئة العمرية الغالبة على حالات عينة الدراسة ، و غالبية النساء المعيلات لأسر كانت من الأرامل، ويلي ذلك المتزوجات من أزواج مهاجرين أو مرضى أو مسجونين ويلي ذلك المطلقات، وتتراوح أعمارهن ما بين الثلاثين إلى أقل من ستين عاماً، وقد يرجع ذلك إلى أن هذه المرحلة العمرية هي أكثر المراحل التي تتميز بتحمل المسئولية، وتكوين حياة أسرية .

2- كما أتضح من الدراسة الميدانية أن هذه المرحلة العمرية هي الأكثر احتكاكا بالواقع الاجتماعي ومعايشة مشكلاته، وبالتالي كانت الأكثر تجسيدا لواقع المرأة المعيلة في المجتمع المصري- و تبين من دراسة الحالات أن معظمهن يمارس العمل بالقطاع غير الرسمي بسبب الإعالة والاحتياج الشديد ، وقد يرجع ذلك إلى انتشار نسبة الطلاق والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية في الأسر الفقيرة وانتشار ظاهرة المرأة المعيلة ودللت على ذلك قول إحدى حالات الدراسة "البيت اللي مافيهوش راجل الست يتبقى الراجل، ولازم تسد في البيت " .

3- أكدت الدراسة الميدانية انخفاض المستوى التعليمي للنساء المعيلات العاملات في القطاع غير الرسمي في إطار الدراسة الميدانية، مع انتشار الأمية وارتفاع معدلاتها بينهن بصورة كبيرة، إلى جانب تسرب بعضهن من التعليم، ويمكن القول إن هناك تصورات ذهنية في الريف تساهم في تعميق ظاهرة الأمية، بسبب تعميق الفكرة القائلة بأن دور المرأة زوجة وأم فقط، أو خروجها للعمل لمساعدة الأسرة في إشباع احتياجات الأسرة في الطبقات الفقيرة والظروف الاقتصادية المتدنية، بالإضافة إلى أن فرص العمل والأنشطة في القطاع غير الرسمي أوسع نسبيا، وتتميز بأنها هامشية لا تحتاج إلى نوع معين من المهارات والتعليم ، ونستدل على ذلك من خلال قول إحدى حالات الدراسة "اللي مش بيقرا ويكتب بيشتغل اى شغلانة والسلام" .

4- أوضحت الدراسة أن أغلب النشاط الذي تمارسه المرأة المعيلة في القطاع غير الرسمي في الريف يتمثل في النشاط التجاري؛ وهو يحتل نسبة كبيرة من غالبية حالات العينة؛ سواء من تعمل لحسابها الخاص أو من تعمل بأجر لدى الغير؛ ويأتي النشاط الخدمي في المرتبة الثانية ، وتتنوع الأعمال الخدمية مثل الخدمة في البيوت( كخادمات )، بالرغم من انخفاض مكانة هذه المهنة في المجتمع ويستدل على ذلك من قول إحدى حالات الدراسة "أنا باخدم في البيوت وهى شغلانة وحشة مش حلوة، ولكن اعمل ايه اهى بتجيب فلوس كويسة عشان العيال"، ويتمثل أيضا النشاط الخدمي لبعض حالات الدراسة في مهنة الحياكة أو العمل كوافيرة للسيدات ،أما النشاط الصناعي فلم يحتل إلا نسبة ضئيلة جدا تمثلت في صناعة بعض المنتجات الغذائية في المنزل وبيعها للغير

5- ونستخلص من ذلك أن تحديد نوعية النشاط الذي تمارسه المرأة المعيلة في القطاع غير الرسمي في الريف يتوقف على أوضاع السوق من حيث العرض والطلب، وعلى نوعية وجودة السلع والأسعار والعائد الاقتصادي من هذا النشاط، وأن كثيراً من الأنشطة التي تمارس بالقطاع غير الرسمي تخضع لعشوائية السوق التجارية، وضآلة العائد في حالة الوسطاء، والاعتماد بشكل أساسي على الحيز المكاني أو المجتمع المحلي في ترويج السلع، كما أتضح أيضاً من خلال مقابلة الحالات أن أغلبهن يلجأن إلى ممارسة النشاط التجاري والخدمي باعتبارهما أسهل من الأنشطة الإنتاجية .

6- كشفت نتائج الدراسة أن أغلب أسر حالات الدراسة يتميز بكبر عدد أفرادها المعالين، والتي تراوحت من 4 أفراد إلى 8 أفراد حيث يمثل هذا العدد الكبير إحدى آليات البقاء في المجتمع الريفي، وخاصة عند الطبقات الفقيرة، وهذا يمثل عبئاً كبيراً على المرأة المعيلة من حيث الاحتياجات المادية والمعنوية المتمثلة في الإنفاق عليهم أو رعايتهم وتربيتهم .

7- كما أوضحت الدراسة الميدانية أن أغلب الأبناء لعينة الدراسة يقعون في الفئة العمرية أقل من عشرين عاما، وتدل النتائج الميدانية على تدهور مستوى تعليم هولاء الأبناء، فبعضهم متسرب من التعليم، والبعض لم يلتحق بالتعليم في الأساس، ويرتبط هذا بتزايد الفقر وتدهور الأوضاع المعيشية لأسرة المبحوثة،

ولا شك أن هذا الوضع التعليمي انعكس على فرص عمل بعض هؤلاء الأبناء، والذي انحصر في بعض الأعمال الهامشية المؤقتة والموسمية .

8- أوضحت الدراسة الميدانية انخفاض دخل المرأة المعيلة وعدم ثباته واستمراره بصورة كبيرة في القطاع غير الرسمي، ويرجع ذلك إلى تدنى مستوى رأس المال البشرى مثل : التعليم والخبرة والتدريب والمهارات، وبذلك يمكن القول إن العمل غير مستقر، و يتطلب من أغلب حالات الدراسة جهدا كبيرا، بينما لا يحصل منه إلا على عائد مادي ضئيل يساعد في سد جزء بسيط من نفقات الأسرة الكثيرة.

9- أكدت الدراسة الميدانية طول ساعات العمل، وعدم توافر المعايير القانونية المسموح بها، مما يجعلها عرضه للاستغلال، ويستدل على ذلك من خلال قول أحدى حالات الدراسة " أنا بيطلعلى 100 جنيه في الأسبوع مابيكفوش العيال، و باستلف عليهم عشان الحاجة غالية لكن نعمل ايه باشتغل برده " .

10- كما أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن الغالبية العظمى من حالات الدراسة تساهمن بدخلهن بصورة كلية في نفقات أسرهن، ولا يحتفظن بأي شيء من هذا الدخل، بالإضافة إلى أنه لا يكفى تلبية احتياجات أسرهن، ويوضح ذلك اتساع شرائح الفقر بين أفراد عينة الدراسة، ويستدل على ذلك من قول إحدى حالات الدراسة " مش بعرف أعين أي حاجة من فلوس الشغل كله بيروح ومابيكفيش مافيش بركة، طلبات البيت والعيال مابتخلص واللي جاى اقل من اللي رايح " .

11- كشفت نتائج الدراسة أن أغلب حالات الدراسة تعيش في بيوت فقيرة بسيطة عشوائية ضيقة مفتقدة للمرافق الأساسية، بالإضافة إلى عدم نظافتها، على الرغم من تزايد عدد أفراد الأسرة وافتقاد المنازل للحمامات المستقلة، أو عدم وجود المطابخ بها، أو كليهما معا وخاصة فى قرية سلكا.

12- كما أوضحت الدراسة اتساع نطاق السكن بالإيجار بين الأسر الفقيرة؛ وذلك لعدم القدرة المالية على شراء سكن ملك، على الرغم من انخفاض قيمته نسبيًا في هذه المناطق الفقيرة والعشوائية عن مناطق أخرى متميزة، كما تتميز هذه الأسر بعدم امتلاكها لكثير من الأجهزة الكهربائية الأساسية أو التكنولوجية.

13- أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن معظم أسر حالات الدراسة تحرص على اقتناء الأثاث الضروري واللازم للحياة اليومية، وهو متواضع يتناسب مع مستوى الأسرة ودخلها، فالتواضع المطلق في الأثاث المنزلي لأسر حالات الدراسة هو السمة الغالبة ، وذلك بسبب عدم امتلاكهم لأي قوة شرائية .

14- أوضحت نتائج الدراسة عدم امتلاك حالات الدراسة أي أملاك سواء من الأراضي الزراعية أو الآلات أو الماشية، أن غالبية حالات الدراسة تنتمي إلى أسر تحتل مواقع اجتماعية واقتصادية دنيا في سلم الترتيب الرأسي للشرائح الطبقية، كما احتل عدم وجود مصادر أخرى للدخل عنصرا هاما من الأسباب

الأساسية التي دفعت المرأة المعيلة للعمل بالقطاع غير الرسمي في الريف، وهذا ما انعكس في قول إحدى حالات الدراسة "والله أنا مش لاقية غير الشغلة دي، وأنا باشتغل فيها غصب، ولكن نعمل إيه، العين بصيرة والأيد قصيرة" .

**ثانيا :خصائص الحياة الأسرية و الاقتصادية وأنماط التكيف والمواجهة للمراة المعيلة في القطاع غير الرسمي في الريف:**

1. خلصت الدراسة الميدانية إلى أن غالبية أسر حالات الدراسة من المرأة المعيلة تتميز بأنها أسر بسيطة نووية، وأن نمط الأسرة الممتد لا يظهر وجوده بشكل كبير عندها، وذلك نظرا للظروف الاجتماعية والاقتصادية التي مر بها الريف المصري على مر تاريخه ، بالإضافة إلى كبر حجم أسر حالات الدراسة مما يصعب معه وجود نمط من الأسر الممتد، وخاصة مع وجود مساكن ضيقة جدا يكاد يطلق عليها مسكن الغرفة الواحدة يسكنها في بعض الأحيان تسعة أفراد.
2. أشارت الدراسة الميدانية إلى أن حالات الدراسة هيئت لهن فرص تأمين معيشة أفرادهن، ودعمهن اقتصاديا، عن طريق عملهن، مما ساعدهن على المشاركة في اتخاذ القرارات الهامة التي تتخذها الأسرة، بالإضافة إلى أنه عمل على دعم مكانتهن في الأسرة، و تمثل السبب الرئيسي في ذلك في تأثر الزوجة بغياب الأب المفاجئ الذي يلقي عليها بالضرورة أعباء كثيرة كان الأب يتحملها من حيث مسئولية اتخاذ القرارات الأسرية، حيث أصبحت الزوجة هي المسئولة عن اتخاذ جميع القرارات الخاصة بالأسرة وبأفرادها.
3. كشفت نتائج الدراسة أهمية التأثير الموجب لعدد ساعات عمل المبحوثة، على كل من: مستوى التمكين الاقتصادي للسيدات المعيلات المبحوثات اللاتي تعملن في القطاع غير الرسمي، وذلك يعني أنه كلما زادت عدد ساعات عمل المبحوثة ساهم ذلك في رفع مستوى تمكينها الاقتصادي، وربما يمكن تفسير ذلك في ضوء أن المرأة المعيلة التي تقضي عدد ساعات أكبر في العمل، تحصل على دخل أكبر من نظيرتها التي تقضي عدد ساعات أقل، علاوة على أن ساعات العمل الأكبر ربما ترتبط بتعدد مصادر الحصول على الدخل، وهي عوامل من شأنها أن تؤدي إلى تحسن مستوى المعيشة لهؤلاء السيدات، مما ينعكس على رفع مستوى تمكينهن الاقتصادي.، على الرغم من وجود سلبيات تتعلق بعدم رعايتهن لأبنائهن لفترة كبيرة، مما ينجم عنه مشكلات أسرية وتربوية كبيرة.
4. أكدت الدراسة الميدانية أن أهم المشكلات التي تواجه عينة الدراسة : عدم ثبات الدخل اليومي أو الشهري ، أو ضمان وجودهما باستمرار – في اغلب الأحوال، مما يجعل الإنفاق والدخل معادلة صعبة وغير منضبطة، فتفشل كل محاولات هذه الأسر في عمل معادلة مابين الدخل والاحتياجات، وخاصة في ظل وجود ديون متراكمة، أو فواتير استهلاك مياه وكهرباء، أو أقساط، أو غيرها من الاحتياجات المستمرة.

5. كما أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن مطالب أسر حالات الدراسة المتمثلة في الطعام والسكن من أهم ما تسعى حالات الدراسة على توفيره في سلم الاحتياجات، والذي يأتي بعدهما علاج الأمراض في حالة مرض أحد أفراد الأسرة، أو عند زواج البنات، أو عند تعليم الأبناء.
6. أوضحت الدراسة الميدانية أن السيدات المعيلات العاملات في القطاع غير الرسمي من عينة الدراسة يواجهن الكثير من المشكلات والعقبات التي تعترض حياتهن ومعيشتهن، وتعشن حالة من عدم الالتزام بالوفاء باحتياجات أفرادهن، نتيجة الدخول المنخفضة و المحدودة، وهذه المشكلات هي دائمة، وتكون بسبب الفشل والندرة المادية، وعدم إشباع حاجاتهن الأساسية، مع عدم تمتع أفراد العينة بدرجة وعى كبيرة، تمكنهن من إدارة سليمة لشئون حياتهن المادية والأسرية ، وخاصة مع العمالة اليومية، ومن ثم تشعر هؤلاء السيدات بعدم الثقة في المستقبل، أو حتى مجرد التفكير فيه، وتنعدم عندهن القدرة على التنبؤ بالغد، فهن عاجزات، وواقعات في براثن حياة صعبة .
7. تعكس الدراسة الميدانية بعض مؤشرات تدني نوعية حياة النساء المعيلات بصورة واضحة، مما يؤثر على تعامل هذه الشريحة من النساء مع المجتمع إلى الحد الذي يؤثر تأثيراً كبيراً على مداركهن ومعارفهن الأساسية، ويضعف من قدرتهن على التمتع بالحقوق التي يكفلها لهن القانون، والاستفادة من الخدمات التي تقدم لهن، والتي من شأنها أن تسهم في تحسين أوضاعهن وظروف معيشتهن، وتمكنهن من الاندماج في مسار المجتمع، وتتيح أمامهن سبل الخروج من دائرة التهميش إلى دائرة المشاركة الايجابية في الحياة العامة.
8. أكدت الدراسة الميدانية أن المبحوثات من عينة الدراسة يلتمسن المساعدة من الجهات التي تقدم الإعانات، ويعتمدن عليها بشكل أساسي في الإنفاق منها على أسرهن، بالإضافة لذلك فإنهن يعتمدن بشكل أساسي على عمالة بعض الأبناء، سواء كانوا ملتحقين بالتعليم– أو في فترة الأجازات– للمساهمة في نفقات التعليم.
9. أوضحت الدراسة الميدانية أن عينة الدراسة تعتمد في مواجهة الظروف الاقتصادية السيئة والاحتياجات الشديدة على الإعانات والمساعدات التي يقدمها لهن أهل الخير، أو عمل جمعيات مع الأهل والجيران، أو الاقتراض من الغير كسلف لسد ما عليهم من احتياجات ضرورية، كما يُعلن عدد من الأبناء تعتمد بعض النساء عليهن للمساعدة في زيادة دخل الأسرة.
10. تعكس أقوال حالات الدراسة الميدانية ومضامينها، والتحليل للأبعاد السابقة أن من أهم أساليب التكيف والمواجهة مع الفقر و المعيشة لدى السيدات المعيلات بالقطاع غير الرسمي في الريف هو الاعتماد على استراتيجية العمل الأسرى، وتقاسم أفراد الأسرة الأعباء والمسئوليات وتقوم هذه الاستراتيجية على مشاركة جميع أفراد الأسرة الفقيرة في الأنشطة التي

تحقق دخلاً للأسرة. وفى هذه الحالة يتم الاستعانة بعمل المرأة والأولاد والاستفادة من جميع الطاقات المتاحة في الأسرة، كل في مجاله حسب الفرص المتاحة للعمل.

**ثالثا : طبيعة وخصائص مشكلات العمل للمرأة المعيلة في القطاع غير الرسمي في الريف :**

ارتبطت مشكلات عمل المرأة المعيلة بالقطاع غير الرسمي في الريف بنوعين من المشكلات هما : مشكلات تتعلق بالعمل وظروفه، ومشكلات أسرية مرتبطة بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والصحية والقانونية. وتمثلت مشكلات العمل في افتقادها لأي نوع من الخدمات لأن طبيعة عملها تفتقد مظلة الحماية التي يطمح إليها عادة الإنسان ليبعد عن شبح القلق على مصيره ومستقبله، خاصة إذا كان عمله غير مستقر ودخله محدوداً. وغير متوافق مع احتياجات النساء المعيلات من العمل ومن الاحتياجات المتعلقة بمستوى المعيشة ، وفى إطار ذلك نستنتج بعض النتائج الميدانية كالتالي :

1. أكدت الدراسة الميدانية وجود مشكلات أسرية بسبب دور المرأة المعيلة وعملها بالقطاع غير الرسمي تتمثل في عدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية للأبناء بسبب الغلاء وارتفاع الأسعار، تؤدي إلى شعور النساء المعيلات بالفشل الاقتصادي، والصعوبة في تكوين علاقات اجتماعية ناجحة ، مما يترتب عليه كثرة المنازعات الأسرية.
2. أشارت بعض حالات الدراسة وجود بعض المشكلات الأسرية الممثلة في الاضطرابات الأسرية المادية منها والعاطفية، مما يؤثر على بناء الأسرة، كما تتولد الصراعات التي تؤثر على سلوكيات أعضاء الأسرة، وتعانى من خلل في بعض وظائف الأسرة ، وخاصة وظيفة التنشئة الاجتماعية للأبناء، مما يعرضهم لمشكلات تعوق الأداء الوظيفي لكل فرد في الأسرة، وأدى إلى جعل المرأة المعيلة تعاني في المجتمع كثيرا من الصراعات النفسية والضغوط الاقتصادية في إشباع احتياجات أسرتها.
3. خلصت الدراسة الميدانية إلى أنه قد يؤدي نقص الموارد المالية لأسر حالات الدراسة إلى حرمان أبناء النساء المعيلات من التعليم، أو تفضيل الذكور فقط للتعليم، حيث أن الأم غالبًا ما تكون مضغوطة اقتصادياً وعاطفياً، ومعزولة اجتماعيا، وهو ما يؤثر على الأبناء بشكل مباشر، فعندما تصبح الأم محملة بكثير من الأعباء والالتزامات، وتكون في حالة معاناة من صراع الأدوار لا تستطيع أن تقوم بكل ادوار الأب، وحينئذ تظهر كثير من مظاهر الخلل في أداء الأدوار كالتخلف الدراسي ،أو التسرب من التعليم، والميل إلى العدوان لدى الأبناء.
4. أوضحت دراسة الحالات أن الشعور بالاغتراب موجود بنسبة عالية جدا لدى جميع الحالات، وتوافر قدر كبير من الإحباط لديهن، وهذا مؤشر قوي إلى عدم تلقيهن الدعم النفسي والاجتماعي الكافي لمواجهة ظروفهن، وأوضاعهن

بسبب ظروفهن الاجتماعية والاقتصادية، كما أكدت الدراسة وجود تصورات ذهنية متدنية عن ذواتهن ومكانتهن الاجتماعية تنتقل بالطبيعة للأبناء.

5. أكدت الدراسة الميدانية عدم كفاية الخدمات الاجتماعية الموجهة للمرأة المعيلة، والتي تمكنها من الملاءمة بين أدوارها التقليدية كأم وزوجة وربة منزل، وأدوارها الحديثة كامرأة عاملة، كدور الحضانة في أماكن العمل والسكن والخدمات المتصلة بالاستهلاك العائلي والمنزلي وغير ذلك.
6. أوضحت الدراسة الميدانية أنه نتيجة للظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها المرأة المعيلة فإنها لا يتوافر لديها من الدخل ما يكفي لإشباع الاحتياجات الصحية لها ولأفراد أسرتها، كما يرتبط انخفاض الدخل أيضاً بالعديد من المشكلات الصحية التي تواجهها أسرة المرأة المعيلة، مثل : نقص التغذية لأبنائها، وإصابتهم بالأمراض، وعدم القدرة على توفير الرعاية الصحية في الوقت المناسب، كما أن ضعف الجانب الاقتصادي للأسرة يعد مسئولا عن لجوئها للسكن في مساكن غير صحية تساعد على ظهور بعض الأمراض التي تزيد من حاجة الأسرة للعلاج والأدوية.
7. أكدت الدراسة الميدانية أن معظم السيدات المعيلات المشتغلات في القطاع غير الرسمي في الريف لا يخضعن لتشريعات أو يحتمين تحت مظلة قوانين للعمل، وغير منضمات لنقابات عمالية أو مهنية، ولا تتوافر لهن الخدمات الصحية، أو خدمات رعاية الأمومة والطفولة، مما يفقدها عوائد العمل وحقوق الأجازات مثل إجازة الأمومة والرضاعة ، أو حتى الأجازات الوطنية والدينية، فلا توجد حماية قانونية أو نقابية من الأصل، فهو بالأساس قطاع غير منظم.
8. كما أكدت النتائج الميدانية تعرضهن للاستغلال من جانب أصحاب رأس المال والعمل، حيث أجورهن منعدمة وضعيفة جداً، وأن الأنشطة سواء (تجارية– إنتاجية– خدمية) التي يعملن بها بلا توثيق رسمي أو عقد، وبشكل موسمي غير مستقر أو مؤقت، فالاستغناء عن عمل هؤلاء السيدات من أسهل ما يمكن بنفس سهولة درجة التحاقهن بالعمل في القطاع غير الرسمي.
9. ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى عدم التسجيل الدقيق للأنشطة غير المنظورة التي تمارسها المرأة المعيلة في القطاع غير الرسمي فتصبح المرأة عاملة بشكل طبيعي ورسمي، ويمكن حينئذ أن تتوفر لها الضمانات والخدمات الصحية والاجتماعية التي تساعدها على تحمل أعباء المعيشة وتوفر لها ولأسرتها العلاج والرعاية الصحية.
10. أشارت النتائج الميدانية للدراسة أن النساء المعيلات العاملات في القطاع غير الرسمي يواجهن مشاكل كبيرة في التسويق – خاصة اللائي يعملن لحسابهن في مجال الإنتاج، وكذلك مشكلة استغلال الوسطاء بسبب عدم تسويق الإنتاج بشكل رسمي، و خضوعه لعشوائية السوق التجارية، أو وقوعه في أيدي الوسطاء فيتم استغلاله.

11. أكدت الدراسة الميدانية عدم وجود قنوات سواء كانت حكومية أو أهلية لتقديم المساعدات سواء كانت مادية أو عينية للمرأة التي ترغب في العمل بالقطاع غير الرسمي لتوفر لها المواد والخامات اللازمة ، وعدم تخفيف أعباء السداد لتكاليف الإنتاج، ويضاف إلى ذلك مشكلة صعوبة المواصلات وارتفاع تكلفة نقل البضائع، وكذلك مشكلة مزاولة أكثر من عمل للحصول على نفقات واحتياجات المعيشة.
12. ولقد أشارت نتائج دراسات الحالة الميدانية أن أغلب الأنشطة التي تمارسها النساء المعيلات تقليدية وهامشية، و ذلك بسبب الأمية، وعدم وجود مراكز للتعليم والتدريب للإناث المتسربات من التعليم، مما يحجب استخدام المرأة للأنشطة التي تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة، والتي تستفيد منها المرأة بالفعل، حتى تتمكن من إقامة مشروعات صغيرة تتمكن من خلالها أن تضمن المرأة دخلاً أسرياً عالياً.
13. ولقد كشفت حالات الدراسة التي تمارس نشاطها داخل المنزل سواء كان هذا النشاط تجارياً أو إنتاجياً أو خدمياً، أن العمل داخل المنزل له إيجابياته مثل : سهولة متابعة الأبناء والقيام بالمهام المنزلية أثناء العمل، أما السلبيات فتتمثل في : السأم والضيق من تكرار العمل، والإبقاء لفترات طويلة بالمنزل، مما تنعدم معه خصوصية المنزل، وأفراده بسبب وجوده كمكان للعمل والإقامة.

**رابعا : أبعاد وفرص التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة في القطاع غير الرسمي في الريف:-**

1. أوضحت الدراسة أن الغالبية العظمى من المبحوثات تساهم بدخلهن بصورة كلية في نفقات الأسرة، ولا يحتفظن بأي شيء من هذا الدخل لاحتياجاتهن الشخصية ، فلا يملكن حرية التصرف في دخلهن من عملهن، أو يدخرن جزءاً منه، ويرجع ذلك إلى التدنى الواضح في أجور النساء المعيلات اللائي يعملن في القطاع غير الرسمي في الريف، والذي لا يكفى في تلبية احتياجات أسرتها.
2. أشارت الدراسة إلى أن اتباع الحكومة سياسات اقتصادية معينة كالخصخصة وتراجعها عن تعيين الخريجين، وتشجيع القطاع الخاص، أدى إلي قلة فرص العمل أمام السيدات المتعلمات بشكل عام، والسيدات المعيلات الأميات بشكل خاص، فلم يجدن سوى العمل في القطاع غير الرسمي بأنشطته المختلفة، سواء العمل في مهن خدمية، أو العمل لدى الغير بأجر، أو العمل الإنتاجى المنزلي.
3. أكدت معظم المبحوثات أن القطاع غير الرسمي يمثل لهن ولغيرهن من النساء الملاذ الوحيد لحصولهن على عمل لا يحتاج إلى مهارات خاصة، أو تدريب، أو تعليم، وأكدت بعض الحالات أنه أكثر مرونة لأن أهم ما يميز أنشطة هذا القطاع سهولة طبيعة العمل، وأنهن لا يعرفن غيره كما أنه في بعض الأحيان يكون مكان العمل بالقرب من منازلهن، ودللت أحدى الحالات على ذلك بقولها

"أنا بابيع الخضار والفاكهة و الشغلانه ديه هيا الوحيدة اللي أعرف أعملها ما أعرفش غيرها، هيا حلوة بالنسبة ليا. "

4. أشارت نتائج الدراسة الميدانية أن الغالبية العظمى من المبحوثات لا يحصلن على أي قروض من أي جهة في الوقت الحالي أثناء إجراء الدراسة الميدانية، وذلك بسبب القيود والإجراءات العديدة المفروضة من قبل مؤسسات وبرامج الإقراض على المقترضين، وأن هذه القروض بدلا من أن تساعد المرأة وتخرجها من دائرة الفقر؛ تزيد من أعباء المرأة وتجعلها أكثر عرضة للاستغلال وتجعلها أكثر فقرا، و ذلك من خلال تجارب سابقة لهن ولزميلاتهن ، وأشارت إحدى الحالات على ذلك بقولها " خدت قرض بتلات ألاف جنيه عشان أجيب بضاعة ، من جمعية التمويل ، بس كان عليا ديون كتيرة سددتها ، وما فضلش غير ألف جنيه جبت شوية بضاعة صغيرة، ماعملوش حاجة، وأدينى أدبست كل شهر في الأقساط ، وساعات باستلف عشان أسدد الأقساط .

5. أظهرت نتائج الدراسة أن أغلب حالات الدراسة لا يمتلكن مشروعا إنتاجيا أو خدميا خاصاً بهن، وذلك بسبب عدم وجود رأس مال، نتيجة لظروفهن الاقتصادية السيئة ،إلا مع عدد من الحالات البسيطة للدراسة الميدانية، والتي تمثلت في مجال بيع الملابس وبيع المنتجات الحيوانية والمنزلية، وكانت تلك المشاريع بشكل بسيط ومتواضع جدا لا يرقى إلى مستوى المشاريع الاقتصادية ، وأوضحت إحدى هذه الحالات هذا الأمر قائلة " أنا فاتحة باب في أوضة في بيتي بابيع فيها، اعمل ايه هو أنا اد المحلات التانية وإيجارها والكهربة" .

6. كشفت النتائج الميدانية أن أهم مشكلات العمل والتي تواجه أغلب المبحوثات حصول المرأة على البضاعة أو المواد الخام، حتى إن كثيرا منهن يضطررن إلى السفر إلى أماكن أخرى لجلب البضاعة، كما أظهرت النتائج أن أكثر طريقة مستخدمة في دفع قيمة السلع هي طريقة (الأجل ) وذلك لعدم وجود رأس مال كبير مع هؤلاء السيدات.

7. كما أشارت النتائج الميدانية أن مشكلة التسويق هي أكبر المشكلات التي تواجه المبحوثات في حالة البيع والشراء، وأنهن يعتمدن على أنفسهن في تسويق وبيع المنتجات، كما أظهرت النتائج الميدانية أن الإرهاق والإجهاد، وطول ساعات العمل، وانخفاض الأجر من أهم مشكلات العمل، فيقع عليهن مسئولية المواءمة بين دورها في المنزل وخارجه .

8. أوضحت بعض نتائج دراسة الحالة أن المرأة المعيلة في الريف، والتي تعمل في القطاع غير الرسمي تتعرض للتمييز بينها وبين الرجل في الأجر، ممن يعملن معها في نفس العمل، على الرغم من تساوى عدد ساعات العمل، وقد يزيد في بعض الأوقات بالنسبة للمرأة ، مما يدل على الاستغلال الاقتصادي للمرأة، بالإضافة إلى سوء المعاملة للسيدات من جانب أصحاب الأعمال أو التجار، لوجود صورة ذهنية عن الرجال أنهم ملتزمون بالعمل، وتسديد ثمن البضاعة عن النساء.

9. خلصت الدراسة الميدانية إلى أن علاقة المبحوثات بالجهات الإدارية والحكومية سيئة بشكل كبير، وذلك يرجع إلى عدة أسباب منها: محاضر الانضباط والبلدية، والتي تضطر فيها المبحوثات إلى دفع غرامات كبيرة، مما يؤثر على دخلها البسيط والمتدني، بالإضافة إلى تعدد الإجراءات المفروضة من المصالح الحكومية، والتي عن طريقها تضمن المبحوثات استمرار عملها بالشكل القانوني، و كذلك الأمية وقلة الخبرة العملية، مما يؤدى في النهاية إلى غرامات كبيرة تؤثر على دخلها وعائد عملها، وتهديد مستمر بعد استمرارية العمل، وبالتالي الدخل.

**خامسا : رؤية حالات الدراسة للآليات و الأوضاع المستقبلية المقترحة للتمكين والمشاركة الاقتصادية: -**

1. أكدت الغالبية العظمى من المبحوثات ضرورة وجود دور للحكومة في مساعدتهن في عملهن، ويتمثل هذا الدور في حصولهن على مساعدات متمثلة في قروض أو معاشات، أو عمل برامج تدريبية لهن لرفع وتنمية مهارتهن، بالإضافة إلى مساعدتهن في إقامة مشاريع خاصة بهن.
2. وأشارت نتائج الدراسة الميدانية أن غالبية حالات الدراسة أشارت إلى ضرورة وجود دور للدولة في توفير فرص عمل لهن يكون دخلها ثابتاً، بدلا من عملهن في أعمال متدنية أو هامشية بسيطة، حتى يتم رفع المعاناة والفقر عنهن، وخاصة مع صعوبة حصول المرأة عموما على فرص عمل جيدة بالمقارنة بالرجل ، فماذا يكون الوضع عند وجود مرأة معيلة في الريف تعمل في القطاع غير الرسمي ؟.
3. وتتفق هذه النتيجة الميدانية السابقة مع بعض النتائج الميدانية لدراسات عديدة منها دراسة "راجى أسعد" [77]، والذي أكد على أن الفقراء وخاصة المرأة يصعب حصولها على فرصة عمل في المجتمع المصري، وبالتالي يستمر فقرها ويزداد، وذلك بسبب صعوبة الوصول إلى مؤسسات الدولة وإجراءاتها، والاستفادة من خدماتها ، لوجود الجهل والأمية بنسبة عالية بين النساء، وأن النساء هن أكثر عرضة لهذه التأثيرات، وخاصة مع وجود ظروف خاصة كالمرأة المعيلة، فلا تستطيع هؤلاء النسوة الحصول على معاش بسبب عدم وجود بطاقات رقم قومي، ولا يمكنهن امتلاك حساب بنكي يساعدهن في الحصول على قرض لعمل مشروع خاص بها.
4. أكدت بيانات الدراسة الميدانية أن الغالبية العظمى من حالات الدراسة ليس لديهن رضا عن العمل الحالي بسبب الدخل المتدني والإجهاد البدنى وعدم استقرار أوضاعهن الأسرية بشكل كبير، ولكنهن سوف يستمرون في العمل بسبب عدم وجود فرص عمل أفضل.
5. كما أوضحت النتائج الميدانية أن كثيراً من حالات الدراسة لا يوجد عندها أي دافع احرازى، بسبب وجود المعوقات المتعددة ، والتي لا تسمح لأغلب حالات الدراسة بعمل أي مشروعات جديدة مربحة، ووجود مشكلات كثيرة في العمل، أو بسبب عدم الاستقرار الأسرى، مما يؤدى في النهاية إلى تسرب شعور لهؤلاء النساء بعدم البحث عن فرص لتحسين مستوى المعيشة، أو وجود شعور إحباط بأن ظروف المعيشة لن تتغير أو تتبدل.

**تاسعا : النتائج العامة والاستخلاصات:**

**استنادا إلى ما سبق يمكن القول بان هذه الدراسة قد توصلت إلى مجموعة من النتائج العامة و الاستخلاصات ، نوردها فيما يلي:**

1- ينبغي النظر لمشاركة المرأة المعيلة وتمكينها اقتصاديا في حدود المتاح من التشريعات والقبول الاجتماعي وتعزيز السياق الاجتماعي، حيث لم تتوفر المدخلات التي تؤهلها إلى أن تكون فاعلة مثل: تعليمها وتدريبها وحيازتها للأراضي والعقارات والأصول، فالتمكين الاقتصادي إنما هو رهن بمجموعة عوامل ومتغيرات وأساليب اجتماعية؛ هي الأخرى رهن بسياق كلي وتاريخي وثقافي واقتصادي، و في إطار ذلك يصبح التمكين الاقتصادي للمرأة من خلالها وحدها أمراً غير كافٍ، بل يتطلب ذلك تضافر لمجمل العلاقات الاجتماعية والإنتاجية التي من خلالها تساهم المرأة اقتصادياً واجتماعياً في رفاهية أسرتها وتقدم مجتمعها، إضافة إلى التقدير والاعتراف المجتمعي.

2- وأنتهي الباحث في دراسته إلى وجود العديد من المشكلات المرتبطة بعمل المرأة المعيلة بالقطاع غير الرسمي في الريف، وتتحدد أولى هذه المشكلات في صعوبة قياس عمل هذه المرأة في الأنشطة الهامشية غير الرسمية، والتي تكون في الغالب غير مستمرة أو مسجلة رسميا وإحصائيا، ومن ثم عدم تحديد مساهمتهن في الاقتصاد القومي، بسبب عدم وجود تسجيل رسمي لنشاط النساء وأحوالهن وظروف عملهن بهذا القطاع؛ ويرجع ذلك إلى المفاهيم الخاصة بالنشاط الاقتصادي، وأساليب جمع البيانات في الإحصاءات الرسمية، وضعف إدراك قيمة المرأة في المجتمع لعملها، وعدم إدراكها لقيمة ذاتها في العمل ودورها في التنمية، والتقاليد والقيم الأبوية.

3- يشير الباحث إلى أن عدم تقدير عمل المرأة عموما – والمرأة المعيلة بخاصة – في القطاع غير الرسمي في الإحصاءات القومية ومسوح القوى العاملة، وإهمال تلك الإحصاءات تقديم بيانات دقيقة ومفصلة عن ظروف العمل و وقيمة الأجر، ونوع النشاط سواء كان تجارياً أم إنتاجياً أم خدمياً، أدى إلى إغفال قطاع عريض من الأنشطة التي تمارسها المرأة.

4- ويؤكد الباحث أن عدم تقدير عمل المرأة يرجع إلى عدة أسباب منها : أن البعض ينظر للأنشطة التي تمارسها المرأة داخل الوحدة المعيشية بأنه نوع من المساعدة لأسرتها في العمل، أو أن بعض النساء العاملات تحجب النشاط وتخفيه ؛ خشية المساءلة القانونية؛ إما نتيجة لعدم حصولها على ترخيص لمزاولة المهنة ،أو تهرباً من الضرائب، ومن ثم لا تحصر هذه الأنشطة في الإحصاءات القومية.

5- و بناء على ما سبق يجب إعادة النظر في مفاهيم العمل التي يؤخذ بها في الإحصاءات القومية، ولابد من إعادة التصنيف للعمالة، بحيث تتضمن : العمالة في القطاع الرسمي– والعمالة في القطاع غير الرسمي–والعمالة في القطاع

غير الرسمي سواء كان (منظوراً أو غير منظور)، حتى يمكن رصد جميع الأنشطة التي تمارسها المرأة، و لا تحسب إحصائياً، ولا تدخل ضمن حسابات الدخل القومي، وتستبعد من قوة العمل .

6- كما أن هناك ضرورة شديدة لتغيير المفاهيم وأساليب جمع البيانات للكشف عن النشاط الاقتصادي للمرأة المعيلة في القطاع غير الرسمي في الريف، ورصده وتصنيف الدخول العائدة منه، و إتباع أسلوب جديد لرصد النشاط، إما من خلال المسوح القومية أو من خلال مسوح الوحدة المعيشية؛ مع ضرورة الاستعانة بالخبرات الميدانية لقياس الموقف الاقتصادي للمرأة، وكذلك اللجوء إلى المناهج التي تستخدم أساليب كيفية من أجل الوصف الدقيق لتلك المشاركة

7- ويجب أن تكون السياسات والتخطيط للبرامج والمشاريع التنموية الخاصة بالمرأة مسترشدة ببيانات إحصائية شمولية، وبدراسات وأبحاث كيفية تظهر واقع علاقات القوى للنوع الاجتماعي ، وسبل العمل على إحداث تغيرات نوعية فيها تقود إلى المساواة والإنصاف للنوع الاجتماعي، إضافة إلى معالجة قضايا النوع الاجتماعي ليس كقضايا منفصلة عن المسار التنموي العام؛ بالرغم من خصوصيتها .

8- كما يجب الاهتمام بإجراء دراسات كمية وكيفية حول عمل المرأة المعيلة في القطاع غير الرسمي في الريف، ودراسات حول استخدام الوقت وعدم الاكتفاء فقط بمسوحات العمل في القطاع الرسمي، فدراسات قياس استخدام الوقت تبرز مساحة الوقت الذي تشغله المرأة مقارنة بالوقت الذي يشغله الرجل في الأعمال الإنجابية وغير المدفوعة الأجر، كما أنها تساعد في إظهار العلاقة التي تربط بين اقتصاد السوق والاقتصاد المنزلي وحجمه، وتوجه السياسيين و المخططين إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار حل صراع المرأة عن طريق خلق توازن بين مهماتها المتعددة، وما هو متوفر لديها من وقت.

9- ضرورة تطوير سياسات واستراتيجيات تنموية في مجال المشاريع الصغيرة، ومجال القروض تقود إلى تمكين النساء وخاصة المعيلات، ولابد من تقليل التكلفة وتحقيق كفاءة البرامج والمشاريع، و تقديم الخدمات كمجموعة تعالج جميع الجوانب التقنية والمادية وغير المادية، وأعباء العمل المنتج والمهمات الإنجابية والمجتمعية التي تكون غير مدفوعة الأجر، وغير محسوبة كقوة عمل، والتعاون والتنسيق في تقديم كل الخدمات المرافقة والمطلوبة لمساعدة المرأة – صاحبة المشروع أو المقترضة – على تحقيق التمكين الاقتصادي

10- يري الباحث أن معظم جهود الحكومة تجاه المرأة ليس كافياً، ولم يتغلغل بعد فى نسيج المجتمع المصري؛ وأنه يحتاج إلى وقف أطول، وجهد أكثر، دون وصاية من النظام الاجتماعي وبذا يمكن وجود تمكين اقتصادي حقيقي وفعال.

11- أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن تمكين المرأة هو عبارة عن شعارات وأحاديث و جهود ضعيفة جدا، أكثر من الإجراءات المتبعة والمنفذة، تحاول

فيها الدولة على استحياء أن تقوم بمبادرات لتمكين المرأة في مجال العمل والتعليم والرعاية الصحية والاجتماعية وما شابه ذلك

12- أكدت الدراسة الميدانية عدم وجود فروق جوهرية فى واقع تمكين المرأة المعيلة العاملة فى القطاع غير الرسمى فى القريتين محل الدراسة من حيث درجة التحضر والتريف، حيث إن ظروف المرأة المعيلة متشابهة بدرجة كبيرة، والفروق والإختلافات قليلة وهامشية؛ فالمعاناة التى تعيشها المرأة المعيلة فى الريف من حيث عملها فى القطاع غير الرسمى واحدة لا تتغير.

**عاشرا: توصيات الدراسة:**

**بعد استعراض النتائج العامة للدراسة الراهنة، توصى الدراسة الحالية بالتالي -:**

1- صرف معاش خاص ببطالة المرأة المعيلة غير العاملة، وكذلك التي تعمل بالقطاع غير الرسمي في الريف، وتوجيه أهداف برامج مكافحة الفقر نحو السيدات المعيلات وبخاصة في الريف.

2- تسهيل حصول النساء المعيلات على بطاقات الرقم القومي بطريقة سهلة، وذلك حتى يستطعن الحصول على حقوقهن في المساعدات الرسمية التي تحتاج لتقديم المستندات الرسمية.

3- التوسع في توفير الخدمات التعليمية للسيدات المعيلات – الأميات والمتسربات من التعليم من خلال مراكز التدريب المهني في المجالات الإنتاجية والخدمية .

4- وضع نظام للتأمينات الاجتماعية للمرأة المعيلة العاملة في القطاع غير الرسمي، يضمن حمايتها من استغلال أصحاب الأعمال، والعمل على إصدار تشريعات قانونية لحماية المرأة.

5- تطوير مراكز التدريب المهني لاكتساب المهارات اللازمة للمرأة المعيلة التي تعمل في القطاع غير الرسمي، مع العمل على إعداد برامج التدريب التي تمكن المرأة من دخول سوق العمل، وحصولها على فرص عمل منتجة وتنمية مهارات فعلية تمكنها من العمل، لتطوير قدراتهن وتعزيز اعتمادهن على الذات كوسيلة للحد من البطالة والفقر.

6- تقليل إجراءات إقامة المشروعات الصغيرة مثل : منح التراخيص من المحليات وإدخال المرافق، و الضرائب.

7- قياس حجم الأنشطة الاقتصادية التي تمارسها المرأة المعيلة بالقطاع غير الرسمي، لعمل إحصاءات قومية تشمل بيانات دقيقة حسب النوع للتقليل من حدة الفقر والبطالة خاصة بين الإناث بالمجتمع المصري.

8- تسهيل استخراج تراخيص مزاولة النشاط للسيدات المعيلات العاملات بالقطاع غير الرسمي، والاستمرار في إقامة أسواق يسهل وصول المستهلكين إليها، وتمتع هذه الأسواق بالمرافق والخدمات اللازمة لراحة الباعة والمشترين، مما يساعد هؤلاء السيدات على ممارسة نشاطهن بطريقة رسمية، و لمساعدتهن في تسويق إنتاجهن وتحقيق استقرار وأمان اجتماعي لهن.

9- وضع برامج إقراض هادفة للحصول على قروض صغيرة وبشروط ميسرة، وخاصة للنساء الفقيرات المعيلات لأسر، وذلك لتمكينهن من المشاركة في العملية الإنتاجية، وضمان حصولهن على حقوقهن والتأكد من عدم استغلالهن بشتى الطرق ومختلف الوسائل .

**جامعة المنوفية**
**كلية الآداب**
**قسم الاجتماع**

**نموذج دراسة الحالة لموضوع :**

# واقع التمكين الاقتصادي للمرأة في القطاع غير الرسمي في الريف

## دراسة حالة للمرأة المعيلة في الريف " "

**(هذه البيانات سرية ولا تخضع إلا لأغراض البحث العلمي )**

**2015**

**أولا : الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمرأة المعيلة في القطاع غير الرسمي في الريف:**

*(السن وعلاقته بالإعالة- نوع الإعالة – أسباب الإعالة – خصائص الحالة التعليمية ، وأسبابها وعلاقتها بنوعية العمل – نوع النشاط الاقتصادي، وخصائصه وأسباب اختياره، وارتباطه بمكانتهن في المجتمع – عدد أفراد أسرة المرأة المعيلة، وحالتهم التعليمية – متوسط دخل المرأة المعيلة، وخصائص الدخل، ومدى كفاية الدخل بالنسبة للمرأة المعيلة، و دوره في تلبية حاجات أسر السيدات المعيلات، وحرية التصرف في الدخل من عملها– وصف المسكن، ونوعية السكن والأثاث والأجهزة – ملكية أسرة المرأة المعيلة من الأملاك سواء أراضى زراعية و عقارات، أو آلالات زراعية وماشية )

---

---

---

---

---

**ثانيا :خصائص الحياة الأسرية و الاقتصادية وأنماط التكيف والمواجهة للمرأة المعيلة في القطاع غير الرسمي في الريف :**

*( نوع ونمط الأسرة، و أسباب ذلك – اتخاذ القرارات الأسرية الهامة والمشاركة فيها – مكانتها في الأسرة والأعباء الملقاة عليها – سمات الدخل، والمشكلات الناتجة عنه، والمواءمة بينه وبين الاحتياجات – نوعية وأولويات احتياجات أسرة المرأة المعيلة، الشعور بالأمن الاجتماعي والاقتصادي، ورؤية المستقبل– مستوى مؤشرات نوعية الحياة ودورها في التمكين الاقتصادي – آليات وأنماط المواجهة والتكيف مع الظروف الاقتصادية ) .

---

---

---

---

---

**ثالثا: طبيعة وخصائص مشكلات العمل للمرأة المعيلة في القطاع غير الرسمي في الريف :**

*(نوعية وسمات المشكلات الأسرية المرتبطة بالعمل – المشكلات الاقتصادية وتأثيرها على الأسرة – المشكلات النفسية الناتجة العمل – وجود خدمات اجتماعية مساعدة لعمل المرأة – المشكلات الصحية وارتباطها بالظروف الاقتصادية – وجود تشريعات قانونية وشبكات تأمينات اجتماعية في القطاع غير الرسمي، وتأثير ذلك على مدى تمتع المرأة بحقوق العمل في القطاع غير الرسمي، وخصائص العلاقة مع أصحاب الأعمال، خصائص العمل في القطاع غير الرسمي، ومدى تأثيره على ظروف المرأة – مدى وجود مشكلات في التسويق والإنتاج و المواد

الخام والمواصلات ، خصائص الأنشطة الاقتصادية، ومدى وجود القدرة على تطورها و تنميتها – سمات النشاط الاقتصادي المنزلي وأثره على المرأة المعيلة العاملة في القطاع غير الرسمي .

---

---

---

---

---

**رابعا : أبعاد وفرص التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة في القطاع غير الرسمي في الريف :**

*( درجة ونوع المساهمة بالدخل ، ومدى كفايته للإنفاق على الأسرة ، ومساهمته في درجة إشباع احتياجات الأسرة – تأثير السياسات الاقتصادية الحكومية – خصائص العمل في القطاع غير الرسمي، وفرص المشاركة فيه – فرص الحصول على تسهيلات ائتمانية وضوابطها، وتأثيره على فرص التمكين الاقتصادي– فرص امتلاك مشاريع إنتاجية أو خدمية – تأثير مشكلات العمل على المشاركة الاقتصادية مثل : التسويق، المواد الخام وطريقة دفعها، طول ساعات العمل ،الإرهاق والإجهاد، تدنى الأجور، التمييز لصالح الرجل، طبيعة العلاقة مع أصحاب الأعمال – طبيعة العلاقة مع الجهات الإدارية والحكومية

---

---

---

---

---

**خامسا : رؤية حالات الدراسة للآليات و الأوضاع المستقبلية المقترحة للتمكين والمشاركة الاقتصادية :**

*(أهمية وجود للدولة في مساعدة المرأة المعيلة في المشاركة الاقتصادية، آليات هذا الدور وأشكاله – ضرورة تمييز المرأة عن الرجل في المجتمع المصري بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية – الشعور تجاه العمل الحالي، والاستمرار فيه – وجود دوافع الإحراز والمكانة والنجاح في العمل وأسبابه .

---

---

---

شكرا لحسن تعاونكم مع الباحث

## الهوامش والمراجع

1 نجوى الفوال ، شكاوى المرأة المصرية المعاصرة ، دراسة تحليلية لشكاوى عام 2009، المجلس القومي للمرأة ، القاهرة ، 2011 ، ص7

2 ليلى جاد الشناوي ، سياسات وبرامج الحد من الفقر: دليل مرجعي ، برنامج التنمية البشرية،معهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية ، وزارة الزراعة ، 2006 ، ص11.

3المجلة الاجتماعية القومية ، مجلد 39– العدد الثاني ، مايو 2002 ،المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة عبد السلام نوير ، المشاركة السياسية للمرأة في مصر : الابعاد السياسية ، ص3.

4 هبه نصار، التمكين الاقتصادي للمرأة طريق للتقليل من الفقر، المؤتمر السادس للمجلس القومي للمرأة ، القاهرة ،2006 ، ص12 .

5 نادية الجندى ، المراة والتنمية ، ندوة آفاق وطموحات القرن الجديد ، الإدارة العامة لشئون المراة ، وزارة التأمينات الاجتماعية ، القاهرة ، 2001 ، ص21.

6 Mentosk, Kara. Women's Participation in The Process of Community, of Guelph. Unit. Adjustment. 1991 ,p . 169.

7 لميس أبو نحلة ،مشاركة المرأة العربية في النشاط الاقتصادي وعوائده ، جامعة بيرزيت ،معهد دراسات المرأة ،ايلول 2005 ، ص 1.

8 نادية حليم سليمان، النساء العائلات لأسر في العشوائيات، دراسة على سكان العشش بالقاهرة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة ، 2004 ، ص 104.

9 عبد الرحيم عبد الرحيم الحيدرى وآخرون ، التنمية الريفية :خصائصها ومؤشراتها ، دراسات في التنمية الريفية ، مركز الدراسات العلمية ،الإسكندرية ، 1999، ص 19 .

10 صلاح الدين محمود الزغبى ومصطفى كامل السيد ، التغيرات المؤسسية الضرورية لدعم التنمية الريفية في مصر(المنظمة الصحية ) ، المجلد الثالث أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجية ، مجلس بحوث الغذاء والزراعة ، كلية الزراعة ، جامعة الإسكندرية ، 1995 ، ص 22 .

11البنك الدولي، تقرير البنك الدولي عن بحوث السياسات: إدماج النوع الاجتماعي في التنمية من خلال المساواة في الحقوق و الموارد والرأي، ترجمة: هشام عبد الله ، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 2004، ص 18.

12 الإسكوا- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، 2003 ، "موقع المرأة العربية في عملية التنمية تحليل إحصائي على أساس النوع الاجتماعي" نيويورك : الأمم المتحدة ، ص ص 8 – 9 .

13 عدنان عباس حميدان : الإجراءات التشريعية والاقتصادية والاجتماعية المطلوبة لتحقيق النهوض بعمل المرأة ، بحث منشور (في) : نحو مزيد من الإجراءات للنهوض بعمل المرأة وتحقيق المساواة في العمل، منشورات منظمة العمل العربية، القاهرة، 2008، ص ص22- 23.

14 إحصاءات العمالة والتشغيل، منظمة العمل العربية، القاهرة، 2005م.

15 Moghadam, Valentine M. 2004. "Towards Gender Equality in the Arab/Middle East Region: Islam, Culture, and Feminist Activism" (prepared for HDR 2004, Dec.p.p 28-29.

16 http://unstats.un.org/unsd/demographic/products/indwm/ww2005/tab5d.htm .

17 احمد حسن ابراهيم : بعض آثار الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي على المرأة في مصر ، منتدى عمان للمنظمات غير الحكومية العربية ، نوفمبر 1994 ،ص 16 .
18 تقرير التنمية البشرية العربية ، الأمم المتحدة ، 2009.
19 احمد مجدي حجازي ، وخليل عبد المقصود ، النساء المعيلات في محافظة الفيوم ، دراسة اجتماعية ميدانية ، مطبعة العمرانية ،الجيزة ، الطبعة الأولى ، 2005 ، ص 66.
20 Moghadam, V.M.: Modernizing Women: Gender and Social Change in The Middle East, Cairo, The American University in Cairo Press, 1994, p. 21.
21 مركز التوثيق والمعلومات : الكتاب الدوري لإحصاءات العمل في البلدان العربية، العدد السابع، 2007، ص134.
22 الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، القاهرة، 2006م.
23 سفيان العيسة : الإصلاح الاقتصادي ودور المرأة في العالم العربي ، في : http://www.alaswaq.net
24 وزارة التخطيط ، معهد التخطيط القومي ، الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ، دراسة حول وضع المرأة والرجل في مصر ، التعداد العام ، 2010.
25 البرنامج البحثي حول المرأة والعمل : أوراق – وسياسات ،نوفمبر 2009 ، مركز البحوث الاجتماعية ، الجامعة الأمريكية ،القاهرة ، ص 3.
26 حسين طه الفقير ، الأنشطة غير الرسمية ومشكلاتها في مصر ، المجلة الاجتماعية القومية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، مجلد 25 ، العدد 1 ، يناير 1998 ، القاهرة ، ص4
27 Alon Gilbert , Jose of Guglar Cities, Poverty and Development Urbanization in the third world , Oxford univ .press, 1991, p. 12.
28 المجلس القومي للمرأة ، تطور أوضاع المرأة في عهد مبارك : (1981- 2004) ،الطبعة الثانية القاهرة ،2005 ، ص 59.
29 Dorothy, N. G. Marie Overbuy Well Participation, Encyclopedia of Social Work. National Association of Social Workers, United States. 1995 , p. 488 .
30 موسى توفيق المدهون، نموذج مقترح لتمكين العاملين في المنشآت الخاصة كأداة لإدارة الجودة الشاملة، مجلة الاقتصاد والإدارة، المجلد ١٣ ، العدد ٢ جامعة الملك عبد العزيز، جدة. ١٩٩٩ ، ص ص 77– 78.
31أحمد شفيق السكري ، قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، دار المعرفة ، الجامعية، الإسكندرية ،٢٠٠٠ ، ص36 .
32 عامر خضير الكبيسي ، إدارة المعرفة وتطوير المنظمات، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ، ٢٠٠٤ ، ص 136.
33 المجلس القومي للمرأة ، التقرير الأول ،المرأة في مصر ،المجلس القومي للمرأة ، القاهرة .
34 Longwe, Sara , Education for Women's Empowerment or Schooling for Women's Subordination? In Gender and Development, an Oxfam journal, volume 6. No .2. July. 1998, p 19 .

35 إجلال إسماعيل حلمي ، رؤية مستقبلة للتمكين الاقتصادي للمرأة المصرية في محافظة القاهرة، المؤتمر السادس للمجلس القومي للمرأة، القاهرة ، ٢٨ مارس ،٢٠٠٦، ص 12
36 الاسكوا ،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا ٢٠٠١ب ، الأسر التي ترأسها نساء في مناطق مختارة من التي تعاني من النزاعات: مسح استطلاعي لصياغة سياسات لتخفيف حدة الفقر، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ص 9 .
37 المرجع السابق ، ص 18 .
38 سيد جاب الله السيد ، المشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات، المؤتمر الرابع ،والثلاثون لقضايا السكان والتنمية، المركز الديموجرافي للسكان ،والتنمية، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص 52 .
39 هدى بدران ، نساء مسؤلات عن أسر ،المجلس القومي للأمومة والطفولة ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص 28.
40 أحمد مجدي حجازي ،احمد زايد ، الأسرة المصرية وتحديات العولمة، الندوة السنوية التاسعة لقسم الاجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص 132
41 هدى بدران ، مرجع سبق ذكره ، ص 12 .
42 Gandotra, Veena, Female- Headed Households: A database of North Bihar, India, Journal of Social Sciences, Oct , 2003 , p . 315.
43 Naryan, Deepa , Can any One Here Vice of The Poor, Oxford, University, 2000 ,p . 202.
44 United Nations , Report on The World Social Situation, Massachusetts, Black Well Publishers , 1998, p. 18 .
45 على عبد الرازق جلبى وآخرون : القطاع غير الرسمي في مدينة القاهرة، "التقرير الثاني" : المجتمع المحلى وملامح القطاع غير الرسمي، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 2001، ص60 .
46 محيا زيتون : الاستخدام في القطاع غير النظامي، (تحرير) : أحمد فتحي خليفة، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثاني والثلاثون، العدد الثالث، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1995، ص ص35- 36 .
47 وفاء مرقس : العمالة النسائية في القطاع غير الرسمي، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الخامس والثلاثون، العدد الأول، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1998، ص144 .
48 عبد الباسط عبد المعطى : دراسة استطلاعية حول خصائص ومشكلات المرأة في القطاع غير الرسمي، في حي شعبي بمدينة القاهرة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، سلسلة دراسات عن المرأة والتنمية، العدد (15)، الأمم المتحدة، 1989، ص ص24- 25.
49 Diab, Jihan Kamel, The Hidden Economy in Egypt, Social Accounting Matrix Approach, Thesis, July, 1983, pp. 5-6.
50 عبد الوهاب المسيرى ، الأنثوية ما بين حركة تحرير المرأة وحركة التمركز حول الأنثى : رؤية معرفية ، مجلة الفكر والفن المعاصر ، العدد 178 :179 ، سبتمبر – أكتوبر 1997 . ص 32.
51 فاتن احمد على ، عرض تحليلي للاتجاهات الحديثة في دراسة المرأة في : علياء شكري وآخرون : علم اجتماع المرأة ، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ، 2001 ، ص 12

52Robert Audl , The Cambridge Dictionary Of Philosophy , Cambridge University Press, 1995 ,P .P. 262:263.

53 أسامة عبد الباري : المرأة الريفية بين العمل غير الرسمي واتخاذ القرار داخـــل الأســـرة ، ( التحولات الاجتماعية والثقافية في الريف .

54 Elson , D ., male Bias in the Development Process , Manchester University Press , 1991, p. 12.

. 55علياء شكري و آخرون ، المرأة في الريف والحضر، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1988، ص 25

56 رمزي ذكى ، فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية ، ترجمة عدنان عباس على ، مراجعة وتقديم : رمزي ذكى ، الكويت ،عالم المعرفة ، العدد 238 ، أكتوبر 1998 ، ص 15

57محمد ابراهيم العزبى ، المشاركة الشعبية في المجتمع المحلى ، دراسات في التنمية الريفيـــة ، مركز الدراسات العلمية ، الإسكندرية ، 1999 ، ص ص 41:42.

58 المرجع السابق ص 41 .

59 المرجع السابق ، ص ص 21:22 .

60 آمال عبد الحميد : القطاع غير الرسمي الحضري من واقع الدراسات العالمية والمحلية، (في) : السيد الحسيني وآخرون : القطاع غير الرسمي في حضر مصر، التقرير الأول، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1996، ص ص42- 43 .

61 لوسى شينج ،العولمة والعمالة مدفوعة الأجر للنساء في آسيا،اليونسكو،المجلة الدولية للعلـــوم الاجتماعية ، العدد 160،يونيو 1999،ص ص 101-119.

62 Anderson ,Joan ,B., :Dimon, Denise, " formal Sector Job Growth and Women Labor Sector Participation, the case of Mexico ". Quarterly Review of Economics and Finances , Vol .No . 2 ,Summer ,1999. p p 109- 198 .

63 Karen Tranberg, Hansen, The urban Informal Sector as Development issue: Poor Women & Work in Lusaka, Zambia, Urban anthropology, 9, No. 2, 1980, pp. 199-217.

64 Larson, Barbara, Women work and the Informal Economy in Rural Egypt, in : Richard, A. Lobban, op , cit .Middle Eastern Women and the Invisible Economy. University Press Florida, U.S.A. 1999, PP. 148- 165 .

65 عمر حلبلب : التشغيل الذاتى للنساء في القطاع الهامشى ، المؤتمر الاقليمى حول التحـــديات الاقتصادية والاجتماعية في التسعينات ومساهمة المرأة العربية في التنمية ، القاهرة ، 20 – 23 مايو ،1990.

66 محمد إبراهيم منصور : عمل المرأة في مجتمع الإمارات التقليدي: المنظور المجتمعي الشمولي لمفهوم العمل، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، الكويت، 1999

67 ليلى كامل عبد الله البهنساوى ، قضايا المرأة المعاصرة بالقطاع غير الرسمي، رسالة دكتوراه (منشورة)، كلية الآداب، جامعة القاهرة ، 2008.

68 نادية كاظم عنون العزاوي ، تمكين المرأة الريفية في التنمية المستدامة في ريف محافظة بغداد، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة القاهرة ، 2012

69 محمد ابراهيم سليمان وأحمد دراز ، دراسة حالة : تمكين المرأة الريفية اقتصادياً واجتماعياً بقرية العصلوجي الشرقية، المؤتمر التاسع والثلاثون لقضايا السكان والتنمية ، الأزمة الاقتصادية العالمية، معهد التخطيط القومي،المركز الديموجرافي، القاهرة، 2009.

70 اللوزى عليمات ، تمكين المرأة الريفية من خلال المشاريع المدرة للدخل: دراسة حالة في الأردن، رسالة ماجستير، كلية الآداب، الجامعة الأردنية ،2008 .

71 حنان مكرم فرج ، تمكين المرأة التي تعول للمشاركة في التنمية الريفية في بعض قرى محافظة الفيوم، رسالة دكتوراه ، كلية الزراعة، جامعة عين شمس ، 2007.

72 نشوى ثابت توفيق ، تمكين المرأة ودورها في عملية التنمية: دراسة اجتماعية بمدينة القاهرة، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، 2004 .

73 إجلال إسماعيل حلمى ، إعادة الهيكلة الرأسمالية: تمكين أم تهميش للمرأة المصرية؟، دراسة حالة لعينة من المستفيدات من الصندوق الاجتماعي للتنمية، العولمة وقضايا المرأة والعمل، مطبوعات مركز البحوث ، والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2003.

74 أحمد مجدي حجازي وخليل عبد المقصود ، النساء المعيلات في محافظة الفيوم، دراسة اجتماعية ميدانية، مطبعة العمرانية، الجيزة، الطبعة الأولى ، 2005 .

75 أنجى محمد خيري ، العلاقة بين عمل الريفيات بالقطاع غير الرسمي وبعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية: دراسة مقارنة بين النساء المعيلات وغير المعيلات بعزبة العجميين بمحافظة الفيوم، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة القاهرة ، 2005

.76 سيد جاب الله السيد ، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر التي ترأسها نساء في القرية المصرية، الأسرة المصرية وتحديات العولمة، مطبوعات ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة ، 2002.

77 راجى أسعد ، الفقر واستراتيجيات مواجهته في مصر، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، سبتمبر 1999 ، ص 30 .